جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

التقرير السنوي 35
لأوضاع الأمن الغذائي العربي
2023

التقرير السنوي 35
لأوضاع الأمن الغذائي العربي
2023

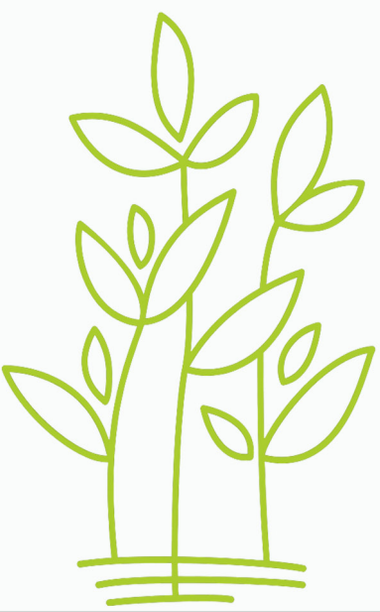

تقديم

تعد قضية الأمن الغذائي من أبرز القضايا الاستراتيجية التي تواجه المنطقة العربية، حيث ترتبط بتأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة تؤثر على استقرار المجتمعات ورفاهيتها. وتتطلب هذه القضية تكامل الجهود الإقليمية لضمان توفير غذاء كافٍ ومستدام لشعوب المنطقة. وحرصًا على تعزيز هذه الجهود، كلّف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد تقرير سنوي شامل يعكس واقع الأمن الغذائي العربي.

و يسر المنظمة أن تقدم لكم التقرير السنوي الخامس والثلاثين عن أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2023، الذي يعكس الجهود المستمرة لتحليل وتقييم الوضع الغذائي في الوطن العربي. تم إعداد هذا التقرير بناءً أ على بيانات مستمدة من الدول الأعضاء عبر استمارات مخصصة، إضافة إلى المعلومات المنشورة من قبل المنظمات والهيئات الدولية.

يسلط التقرير الضوء على أهم المحاور المتعلقة بالأمن الغذائي، بما في ذلك إتاحة الغذاء، إمكانات الحصول عليه، الإستفادة منه، واستدامة واستقرار منظومته. كما يستعرض التقرير الإمكانات المتاحة في المنطقة العربية مثل الأراضي الزراعية والمياه، مبيناً كيفية تأثيرها على الإنتاج المحلي، ومستعرضًا التحديات المرتبطة بنقص الموارد وتزايد الطلب بفعل النمو السكاني.

تظهر نتائج التقرير استمرار الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية، مع وجود تحديات مرتبطة بتحسين جودة التغذية وسلامة الغذاء. كما يعرض التقرير أثر التغيرات المناخية وندرة المياه على استدامة الإنتاج الزراعي، مع التركيز على ضرورة تبني حلول مبتكرة لتعزيز الزراعة المستدامة وإدارة الموارد المائية بكفاءة. كما أورد التقرير عدد من التوصيات العملية التى تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي وزيادة الإستثمار في التقنيات الزراعية الحديثة ودعم الفئات الأكثر ضعفًا من خلال برامج الأمان الاجتماعي والتغذية المدرسية.

و فى الختام تتقدم المنظمة بخالص الشكر إلى معالي وزراء الزراعة العرب وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على دعمهم المستمر لأعمال و أشغال المنظمة، و الشكر موصول إلى كافة الخبراء والمختصين الذين ساهموا في إعداد هذا التقرير من الدول الأعضاء وكوادر المنظمة.

ولله ولي التوفيق

البروفيسور/ إبراهيم آدم أحمد الدخيري

المدير العام

الملخص:

استعرض التقرير الخامس والثلاثون الأوضاع الراهنة للأمن الغذائي في الدول العربية للعام 2023، وركز على العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي، مثل التغيرات المناخية، النزاعات الإقليمية، والضغوط الاقتصادية. وقد أوضح التقرير أن نحو 59.8 مليون شخصٍ في المنطقة العربية (يمثلون 12.9% من سكان المنطقة) يعانون من نقص التغذية.

وتشمل التحديات الرئيسية التي يتناولها التقرير تغير المناخ الذي أثر بشكل كبير على الموارد الطبيعية والزراعية، حيث تعاني المنطقة من التصحر وندرة المياه، مما يقلل من القدرة الإنتاجية الزراعية. ويؤدي تغير المناخ إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية، وزيادة الحاجة إلى المياه، وتدهور خصوبة الأراضي، مما يؤثر بشكل مباشر على توفر الغذاء في المنطقة.

كما تناول التقرير تداعيات النزاعات الإقليمية في دول مثل اليمن، سوريا، والسودان، حيث تسببت النزاعات في تدمير البنية التحتية الزراعية، ونزوح السكان، مما أدى إلى نقص حاد في الإمدادات الغذائية وزيادة معدلات الفقر والجوع. إلى جانب ذلك، ألقى التقرير الضوء على تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي المتمثل في تعطيل سلاسل الإمداد للسلع الأساسية مثل الحبوب والزيوت، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية وارتفاع الأسعار.

وفيما يتعلق بالواردات، أشار التقرير إلى أن المنطقة العربية تعتمد بشكل كبير على استيراد الحبوب والزيوت والسكر من الخارج، حيث تستورد ما بين 40 % إلى 60 % من احتياجاتها من القمح، ونحو 85 % إلى 90 % من احتياجاتها من زيت زهرة الشمس، الأمر الذي يجعل المنطقة عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والتغيرات الجيوسياسية.

وبصفة عامة، أظهر التقرير أن الدول العربية قد حققت تحسناً ملموساً في توفير السلع الغذائية الأساسية لمواطنيها بالرغم من التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجهها المنطقة. ومع ذلك، فإن الحفاظ على هذا المكسب يتطلب استمرارية الدعم للقطاع الزراعي وتعزيز التعاون الإقليمي لضمان تحقيق الأمن الغذائي في المستقبل. وأشار التقرير إلى أن متوسط نصيب الفرد من السلع النباتية في الوطن العربي عام 2023م أعلى من المتوسطات العالمية، في حين تقل متوسطات نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية عن مثيلاتها العالمية.

المحتويات

الجزء الأول: الموارد الطبيعية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالأمن الغذائي العربي	10
1-1 الموارد الطبيعية:	10
2-1 الموارد المائية:	11
3-1 المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية:	13
4-1. الأزمات و الكوارث و أثرها المتوقع على الأمن الغذائي العربي:	16
الجزء الثاني: محاور الأمن الغذائي في عام 2023 م	20
1-2 محور إتاحة الغذاء:	20
1-1-2 مساهمة الإنتاج المحلي في الألمن الغذاي .	
2-1-2 إنتاج السلع الغذائية الرئيسية.	21
3-1-2 التطور في بيئة التجارة الدولية.	28
4-1-2 الواردات الغذائية.	29
5-1-2 إتاحة الغذاء من خلال التبادل التجاري.	30
2-2 محور إمكانات الحصول على الغذاء.	34
1-2-2 الدخل القومي و تأثيره على أوضاع الأمن الغذائي بالدول العربية .	34
2-2-2 أسعار الغذاء و تأثيرها على الأمن الغذائي بالمنطقة العربية.	35
3-2 محور الاستفادة من الغذاء.	36
1-3-2 المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية.	37
2-3-2 متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي.	38
3-3-2 إمدادات الطاقة الغذائية في الدول العربية:	40
4-3-2 الإمدادات الغذائية من البروتين في الدول العربية:	41
5-3-2 الإمدادات الغذائية من الدهون في الدول العربية:	43
6-3-2 نقص التغذية:	44
7-3-2 الفجوة الغذائية:	48
8-3-2 معدلات الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء:	49
4-2 محور استقرار الأمن الغذائي بالمنطقة العربية:	51
الجزء الثالث : جهود المنظمة لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي	54
1-3 جهود المنظمة لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي	54
2-3 تعزيز الإنتاج الزراعي وتطوير الموارد الحيوانية والنباتية:	54
3-3 في مجال تعزيز التجارة والتسويق وتقليل الفاقد الغذائي :	55
4-3 في مجال تشجيع الاستثمار الزراعي:	55
5-3 تحسين التخطيط لتحقيق الأمن الغذائي:	55
6-3 إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة:	56
7.3 الشراكات والتعاون الدولي:	56
8-3 التوصيات المقترحة لتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية	57

الاشكال

شكل (1 - 1): النسبة المئوية للمساحات المزروعة من المساحة الكلية عام 2022	10
شكل(1 - 2) متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة	11
شكل (1 - 3) نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية	14
شكل(1 - 4): نسبة السكان الريفيين وسكان الحضر من إجمالي السكان في الوطن العربي	15
شكل (1 - 5): معدل البطالة في الوطن العربي	16
شكل (2 -1): إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسة في المنطقة العربية (ألف طنٍ)	22
شكل (2 - 2): إنتاج القمح في الدول العربية المنتجة الرئيسة خلال الفترة 2018-2023م (ألف طنٍ)	23
شكل (2 - 3) إنتاج الأرز في الدول العربية المنتجة الرئيسية (ألف طنٍ).	24
شكل (2 - 4): إنتاج االشعيرفي الدول العربية المنتجة الرئيسية (ألف طنٍ)	25
الشكل(2 - 5) : قيمة الواردات الزراعية و الغذائية في الوطن العربي (مليون دولارٍ)	30
الشكل(2 - 6) : مؤشر أسعار المواد الغذائية	31

الجداول

جدول(1 - 1): مستويات استغلال الموارد المائية في الدول العربية	13
جدول (1 - 2) نسبة إجمالي سكان الوطن العربي والعالم	14
جدول (1 - 3) نسب انعدام الأمن الغذائي وتأثير الأزمات على أسعار الغذاء وواردات القمح في بعض الدول العربية المتضررة	18
جدول (2 - 1): مساحات المحاصيل الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (ألف هكتارٍ)	21
جدول (2 - 2) إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية (مليون طنٍ) للفترة 2019 - 2023	22
جدول (2 - 3) إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسة في المنطقة العربية (ألف طنٍ)	23
جدول (2 - 4) تطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية خلال الفترة 2019-2023م	28
جدول (2 - 5): معدل النمو السنوي للتجارة العربية والدولية خلال الفترة 2017 -2023)%	29
جدول (2 - 6): قيمة الصادرات والواردات من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2021-2023 (مليون دولارٍ)	32
جدول (2 - 7): قيمة التجارة البينية الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة 2012-2023 (مليون دولارٍ)	33
جدول (2 - 8) توزيع الدول العربية حسب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للعام 2022م	35
جدول (2 - 9): مؤشرات أسعار سلة الغذاء خلال الفترة 2017-2023م	36
جدول (2 - 10): المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2019 - 2023) (مليون طنٍ)	38

جدول (2 - 11): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي للفترة 2019-2023 كجم/سنة	40
جدول (2 - 12): إمدادات الطاقة في الدول العربية (كيلو كالوري/فرد/اليوم)	41
جدول (2 - 13): الإمدادات الغذائية من البروتين في الدول العربية (جرام/ للفرد/اليوم)	42
جدول (2 - 14): الإمدادات الغذائية من الدهون في الدول العربية (جم/فرد/ اليوم)	44
جدول (2 - 15): أعداد المصابين بسوء التغذية في المنطقة العربية خالل الفترة (2007 - 2023) (مليون نسمة)	45
جدول (2 - 16): مؤشر الجوع في الدول العربية خلال الفترة 2000-2023	46
جدول (2 - 17): نسبة السكان ناقصي التغذية في الدول العربية خلال الفترة 2011-2013 مقارنةً بالفترة 2020-2022	47
جدول (2 - 18): مساهمة السلع الغذائية في قيمة الفجوة الغذائية بين عامي 2022 و2023 (مليار دولار)	49
جدول (2 - 19): نسب الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية للفترة 2018-2023 (%)	50

مقدمة :

يواجه الأمن الغذائي العربي تحديات كبيرة تتعلق بضعف الإنتاج الزراعي الناتج عن عدة عوامل من بينها ارتفاع معدل النمو السكاني، التغيرات المناخية، والتقلبات في الأسواق العالمية للغذاء، فضلاً عن الأوضاع السياسية والإقتصادية التي تؤثر على كثير من دول الإقليم. وتشكل قضية توفير الأمن الغذائي تحدياً حقيقياً في المنطقة العربية، حيث تتسم بتداخل عوامل متعددة .

تناول هذا التقرير أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية للعام 2023م،مع تسليط الضوء على تأثير المتغيرات البيئية و السياسية والاقتصادية. كما استعرض التقرير التحديات الكبرى التي تواجه الأمن الغذائي على المستوى العالمي و تأثيرها على الأمن الغذائي العربي مثل الحرب الروسية-الأوكرانية التي أثرت على سلاسل إمداد الغذاء العالمية.

وفقاً للتقرير، بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم العربي عام 2023 نحو 59.8 مليون شخصٍ، أي نحو 12.9 % من سكان المنطقة، وهو معدل أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 9.2 %. كما زاد عدد المتضررين من نقص التغذية بنحو 75.9% منذ عام 2000، مع تركز هذه المعاناة بشكل أساسي في الدول منخفضة الدخل والدول التي تعاني من النزاعات مثل السودان واليمن وسوريا.

وقد تأثر وضع الأمن الغذائي في المنطقة بشكل أساسي بالتغيرات المناخية التي أدت إلى ضعف الإنتاج الزراعي في المنطقة، من خلال تدهور الإنتاجية الزراعية الناتج عن نقص المياه، وزيادة انتشار الآفات والأمراض الزراعية، الأمر الذي يهدد و يضعف مساهمة الإنتاج المحلي في استقرار إمدادات الغذاء، آخذين في الاعتبار اعتماد المنطقة على واردات الغذاء من الخارج، خاصةً سلع الحبوب والزيوت والسكر، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية والأزمات الجيوسياسية و التي ستقود للمزيد من النزاعات وعدم الاستقرار السياسي و تدهور أوضاع الغذاء وزيادة معدلات الفقر.

ويشير التقرير إلى الجهود الإقليمية لتحسين الأمن الغذائي، مثل البرامج التي تقودها المنظمة العربية للتنمية الزراعية لدعم الزراعة المستدامة للتكيف مع التغيرات المناخية، وتعزيز التعاون الإقليمي. ومع ذلك، يظل تحسين الأمن الغذائي تحدياً كبيراً، يتطلب استثمارات كبيرة في الزراعة، وتطوير سياسات فعالة للتكيف مع الظروف المتغيرة، وتعزيز التعاون بين الدول العربية.

وقد قامت المنظمة بإعداد إستراتيجيات و برامج أكثر استدامة ليتم تبنيها من قبل الدول الأعضاء ،و ذلك بهدف تعزيز الصمود و مرونة القطاع الزراعي من خلال تحسين إدارة الموارد المائية، مواجهة التغيرات المناخية، تنويع مصادر الغذاء، تحسين سلاسل التوريد والتجارة البينية، دعم صغار المزارعين، تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، التوعية والتدريب ،تعزيز التعاون الإقليمي، الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، تحسين الوصول الاقتصادي، وتعزيز التعليم والوعي.

الجزء الأول: الموارد الطبيعية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالأمن الغذائي العربي

الجزء الأول:

الموارد الطبيعية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالأمن الغذائي العربي

1- الموارد الطبيعية:

1-1 استخدامات الأراضي الزراعية:

بلغت المساحة المزروعة في الوطن العربي عام 2022 نحو (70.61) مليون هكتارٍ تعادل نحو (5 %) من المساحة الجغرافية للدول العربية. وتتباين نسبة المساحة التي تشغلها الزراعة في الدول العربية باختلاف الموارد الطبيعية والبنية التحتية المتوفرة وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة والسياسات الزراعية المتبعة.حيث تبلغ النسبة نحو (4.7 %) في الوطن العربي و (10 %) على المستوى العالمي ، وتتباين النسبة في مختلف الدول العربية، حيث تتراوح بين (0.15 %) في جيبوتي و (50 %) في جزر القمر، شكل (1-1).

استقر متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة على مستوى الوطن العربي عند نحو (0.15) هكتارٍ للفرد في عام 2022 مقارنةً بنحو (0.19) على المستوى العالمي. وبشكل عام يتجه المتوسط نحو التراجع سواء على المستوى العربي أو المستوى العالمي وذلك نتيجة الزيادات السكانية والتي تعتبر مرتفعة نسبياً في المنطقة العربية. ويختلف متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة من دولة عربية إلى أخرى، حيث تراوح المتوسط في عام 2022 بين 0.64 و 0.28 في السودان وسوريا و 0.37 في تونس و 0.21 في المغرب، وبين 0.19 و 0.10 في الجزائر والعراق والسعودية وموريتانيا، و بين 0.08 إلى 0.00 في باقي الدول العربية، شكل (1- 2). وتظهر البيانات تدني نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد العربية مقارنةً بالمتوسط العالمي.

شكل (1-1): النسبة المئوية للمساحات المزروعة من المساحة الكلية عام 2022

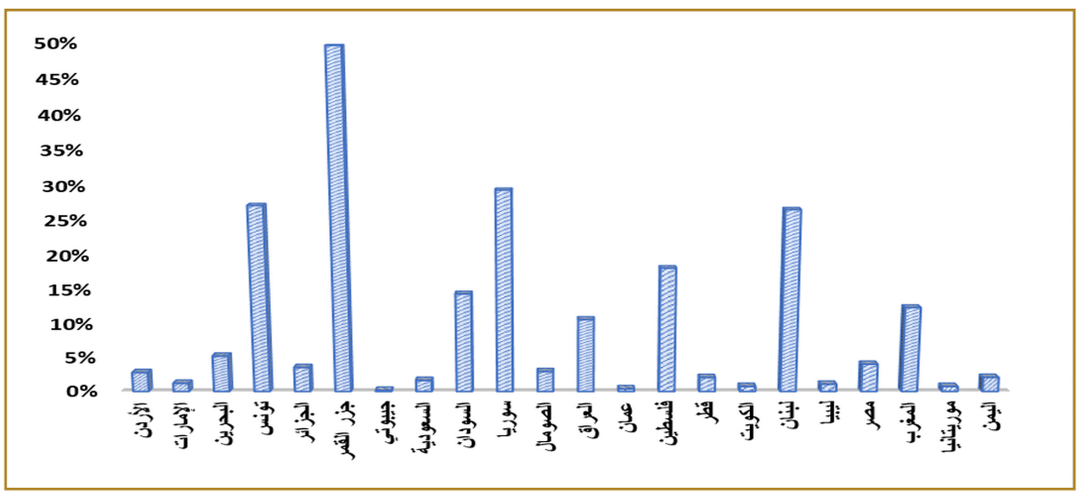

المصدر: حسبت من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

شكل(1-2) متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة

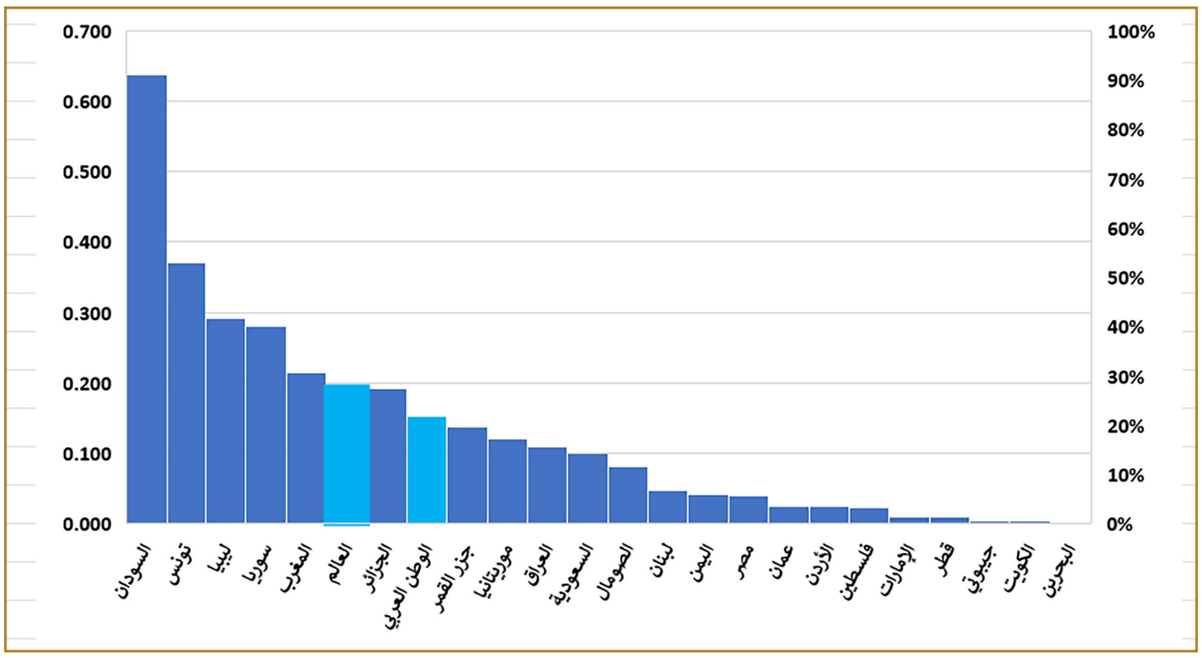

2-1 الموارد المائية:

تعتمد المنطقة العربية اعتماداً كبيراً على المياه الجوفيّة لطبيعة المنطقة الصحراوية ،وتعتبر من المناطق الأكثر شحاً للمياه في العالم ، وتمثل المياه الجوفية المصدر الرئيسي لإمدادات المياه للقطاعين المنزلي والصناعي، وتعتبر المصدر الرئيسي للقطاع الزراعي. وتُعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم معاناةً من ندرة المياه ، وتُصنف 19 دولةً عربيةً يقطنها نحو392 مليون نسمةٍ، أي ما يعادل 90 % من إجمالي سكان المنطقة، تحت خط الفقر المائي السنوي، حيث تقل كمية المياه المتجددة لكل فرد عن 1000 متر مكعب. بالإضافة إلى ذلك، تقع 13 دولةً عربيةً ضمن نطاق ندرة المياه المطلقة، مع معدل لا يتجاوز 500 متر مكعبٍ للفرد سنوياً.ويتوقع بحلول العام 2050 أن معظم سكان المنطقة العربية لا يستطيعون الوصول إلى مرافق مياه الشرب الأساسية وذلك بحسب تقرير المياه والتنمية التاسع الصادر عن الاسكوا.

وتشير بعض المصادر بأن متوسط حجم المياه المتجددة التي تحصل عليها الدول العربية سنوياً حوالي 260 مليار متر مكعب، منها حوالي 129 مليار متر مكعب تتدفق من خارج المنطقة عبر الأنهار والخزانات الجوفية المشتركة، وحوالي 91 مليار متر مكعب من الأنهار الداخلية المنشأ، وحوالي 40 مليارمتر مكعب من المياه الجوفية المتجددة. وعليه، فإن معدل حصة الفرد في الدول العربية لا يتجاوز 580 متراً مكعباً للسنة. إلا أن جملة الموارد المائية المتاحة (المتجددة) في الوطن العربي تقدر بما يقارب 265 مليار متر مكعب في السنة، تتوزع بين 230 ملياراً كمياه سطحية و35 ملياراً كمياه جوفية، بالإضافة إلى بعض المياه الناجمة عن إعادة استخدام المياه العادمة من الصناعة والصرف الصحي وتلك المتأتية من تحلية المياه المالحة. ورغم ضعف مستوى حصة الفرد العربي من الماء في الوقت الحاضر فإن التنبؤات المستقبلية تشير إلى أن هذا المستوى سوف ينخفض إلى حدود 500 متر مكعب في السنة بحلول عام 2025، وأنه سيصبح أكثر من نصف الوطن العربي تحت خط الفقر المائي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001, ص 38). تضاف إلى ذلك احتمالات تناقص كميات المياه التي ترد من الخارج بسبب بعض الخلافات مع دول الجوار المشتركة معها في مصادر هذه المياه، والتي تمثل 50 % من المياه المتاحة عربياً والواردة أساساً من نهر النيل ونهري دجلة والفرات ونهر السنغال.

وتستخدم الدول العربية ما متوسطه حوالي 84 % من مياهها المتجددة لأغراض الزراعية. وتزيد هذه النسبة عن المعدل العالمي البالغ حوالي 70 %. علماً بأن هذه النسبة تتفاوت من حوالي 15 % في جيبوتي إلى حوالي 95 % في الصومال، وأن هناك 14 دولةً عربيةً تزيد فيها حصة القطاع الزراعي من المياه عن المعدل العالمي. وبالرغم من الحصة الكبيرة لقطاع الزراعة من المياه إلا أن متوسط مساهمته في إجمالي الناتج المحلي للدول العربية لا تزيد على 7 % وترتفع إلى حوالي 23 % بالنسبة لمجموعة الدول العربية الأقل نمواً. وتذهب التقديرات إلى أن نسبة الهدر في المياه المستخدمة في الزراعة تتراوح بين 25 % و 30 %، بسبب نظم الري التقليدية. وتقدر نسبة الأراضي المروية في المشرق العربي بحوالي 43 %، فيما تتراوح النسبة بين 7 % إلى 18 % في بلدان المغرب العربي، وتبلغ 100 % في مصر. وبصورة عامة تعتبر كفاءة استخدام المياه في المنطقة العربية متدنية في كافة القطاعات. وتهدد ندرة المياه التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية؛ إذ يؤدي كل من انخفاض وتذبذب معدلات سقوط الأمطار، وارتفاع معدلات التبخر، وتكرار موجات الجفاف إلى انخفاض القدرة على الاعتماد على الموارد المائية وتوفرها. وتتباين نسب السحب السنوي من كميات المياه المتجددة سنوياً في الدول العربية ،حيث تتراوح بين أقل من 10 % في موريتانيا إلى أكثر من 1200 % في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، جدول (1- 1). ونسبة لما تتصف به موارد المياه العربية من ندرة وما تتعرض له من هدر أو تدهور اقترحت المنظمة في دراساتها العديد من مقترحات التحسين والسياسات والتدخلات المناسبة، حسب أنظمة الإنتاج - المطرية والمروية – وأكدت أن مشكلة ندرة المياه في المنطقة العربية تتطلب كلاً من إدارة العرض وإدارة الطلب مع تطوير واستخدام موارد المياه غير التقليدية، وتحسين الإمدادات الحالية ومعالجة إمدادات المياه بالحفاظ على النظم البيئية، وزيادة التسرب وتخزين المياه في التربة وحصاد المياه في نظم الزراعة المطرية.

جدول(1- 1): مستويات استغلال الموارد المائية في الدول العربية

نسبة السحب السنوي من كمية المياه المتجددة سنوياً							
أقل من 10 %	10 ـ 25 %	26 ـ 70 %	71 ـ 100 %	101 ـ 200 %	201 ـ 500 %	1000ـ 1200 %	أكثر من 1200 %
جزر القمر جيبوتي	موريتانيا	الصومال لبنان فلسطين المغرب	الجزائر العراق السودان تونس	عمان سوريا الأردن مصر	البحرين اليمن قطر	ليبيا السعودية	الكويت الإمارات

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، اسكوا « نحو أمن مائي في المنطقة العربية، 2019.

3-1 المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية:

السكان والقوة العاملة:

يقدر سكان الوطن العربي في عام 2023 بنحو (473.5) مليون نسمةٍ يشكلون حوالي (5.6 %) من سكان العالم. وتشكل معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبياً في الوطن العربي تحدياً لمسارات وجهود التنمية والأمن الغذائي، وقدر معدل النمو السنوي للسكان بنحو (2.0 %) خلال الفترة 2015 -2023 مقارنةً بنحو (1.1 %) للعالم خلال نفس الفترة.

بلغ إجمالي القوة العاملة الزراعية في الوطن العربي في العام 2023 نحو (16.11 %) من إجمالي القوة العاملة بالمنطقة العربية. وتشهد العمالة الزراعية تناقصاً على المستوى العالمي والعربي ، وتوضح بيانات الجدول (1-2) والشكل(1- 3) التراجع المستمر الذي تشهده نسبة العمالة الزراعية، حيث تراجعت النسبة بين عامي 2015 - و 2023 من (21.4 %) إلى (16.11 %) على المستوى العربي ومن (28.83 %) إلى (25.71 %) على المستوى العالمي. ويعود هذا التراجع إلى عدة أسباب من أهمها تزايد موجات الهجرة من الريف إلى الحضر والتوجه نحو العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويوضح الشكل (1 - 4) تراجع نسبة السكان الريفيين من إجمالي السكان في الوطن العربي بمعدل (7.15 %) سنوياً خلال الفترة 2015 -2023، في حين ازدادت نسبة سكان الحضر بمعدل نمو سنوي بلغ نحو (5.17 %).

شكل (1-3) نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية

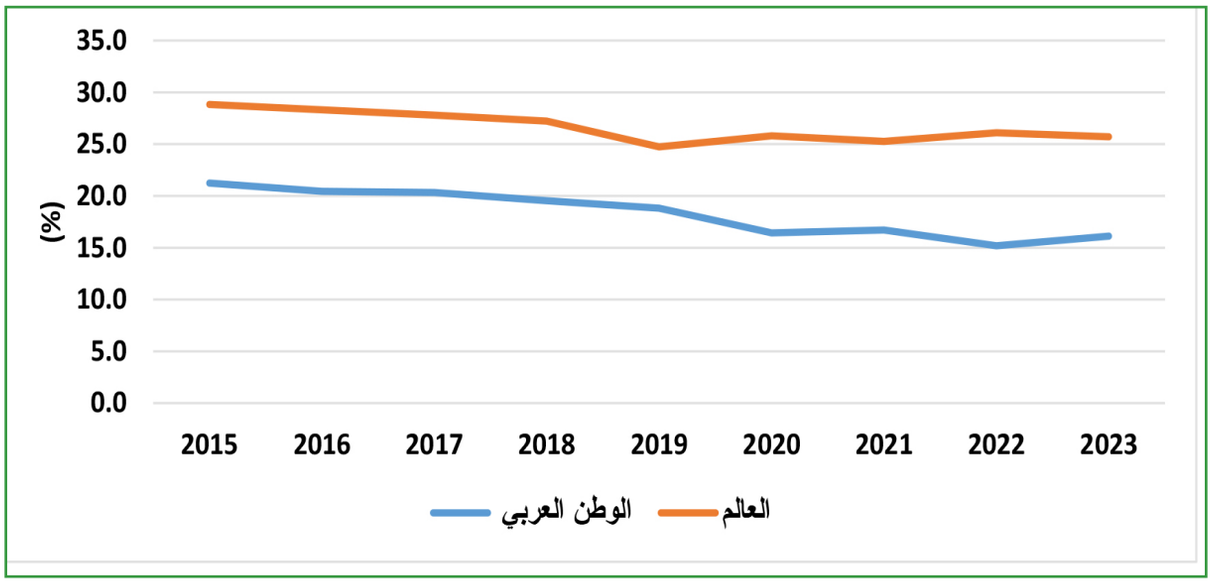

المصدر : الكتاب الإحصائي للمنظمة أعداد متفرقة و موقع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

جدول (1-2) نسبة إجمالي سكان الوطن العربي والعالم

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الوطن العربي									
إجمالي السكان (مليون نسمةٍ)	396.03	404.04	411.94	419.85	427.87	438.25	449.1175	457.8801	473.57
معدل النموالسنوي	2.01	2.022574	1.955252	1.920183	1.910206	2.425971	2.479749	1.951072	3.4266385
العمالة الزراعية (% من العمالة الكلية)	21.24	20.44	20.33	19.54	18.81117	16.43796	16.71347	15.18946	16.113631
السكان الريفيين (% من إجمالي السكان)	41.96	41.64	41.35	41.06	40.79	40.52	40.43042	40.05664	38.963432
العالم									
إجمالي السكان (مليون)	7377.67	7461.88	7545.69	7628.91	7711.27	7797.798	7909.295	7975.105	8045.3114
معدل النمو السنوي	1.11	1.14	1.12	1.1	1.08	1.05			
السكان الريفيين (% من إ جمالي السكان)	46.52	46.06	45.61	45.15	44.7	43.83036	43.20293	42.84329	42.456001
العمالة الزراعية (% من العمالة الكلية)	28.83	28.32	27.8	27.22	24.73671	25.8036	25.26219	26.08794	25.717909

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوى للمنظمة أعداد متفرقة و موقع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

شكل(1-4): نسبة السكان الريفيين وسكان الحضر من إجمالي السكان في الوطن العربي

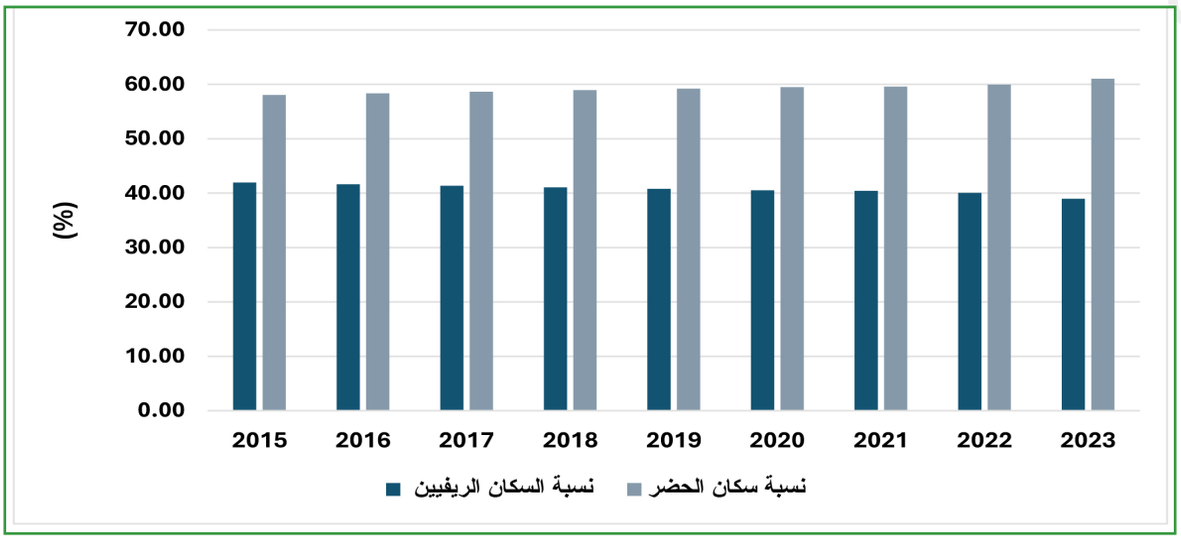

المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي للمنظمة أعداد متفرقة و موقع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

معدل البطالة:

يؤثر ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير على اقتصادات الدول ، حيث يؤدي نقص فرص العمل إلى زيادة تعرض السكان للمجاعة والجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية . ويعد تعزيز فرص العمل، خاصةً التدابير التي تستهدف إلى دعم الفقراء وسكان الريف، عاملاً مهماً في تنمية رأس المال البشري، مما يمكّن الأفراد من الاندماج في سوق العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية للأسر. كما يساعد ذلك في تقليل موجات الهجرة من الريف إلى المدن، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي.

تُظهر بيانات الرسم البياني(1-5) أن معدل البطالة في الوطن العربي شهد تقلبات خلال الفترة 2013 -2023، حيث وصل إلى ذروته عند 11.24 % في عام 2020 وهو أعلى معدل خلال السنوات العشر الأخيرة ، ويمكن تفسير هذا الارتفاع للعام 2020 نتيجة لتأثير جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى انكماش اقتصادي عالمي، وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، خاصةً في القطاعات التي تعتمد على الأيدي العاملة مثل الزراعة و السياحة والتجارة والخدمات.

واستمرمعدل البطالة في الانخفاض تدريجياً منذ العام 2021 ليصل إلى 10.79 %، ثم إلى 9.875 % في عام 2022، الأمر الذي يعكس تعافي العالم من جائحة كوفيد-19 وتحسن في النشاط الاقتصادي مع تخفيف القيود المرتبطة بالجائحة وعودة بعض القطاعات للعمل، أما في عام 2023 فقد ارتفع معدل البطالة قليلاً إلى 10.093 %، مما قد يشير إلى تباطؤ نسبي في التعافي الاقتصادي أو تحديات جديدة تواجه سوق العمل في الدول العربية.

شكل (1-5): معدل البطالة في الوطن العربي

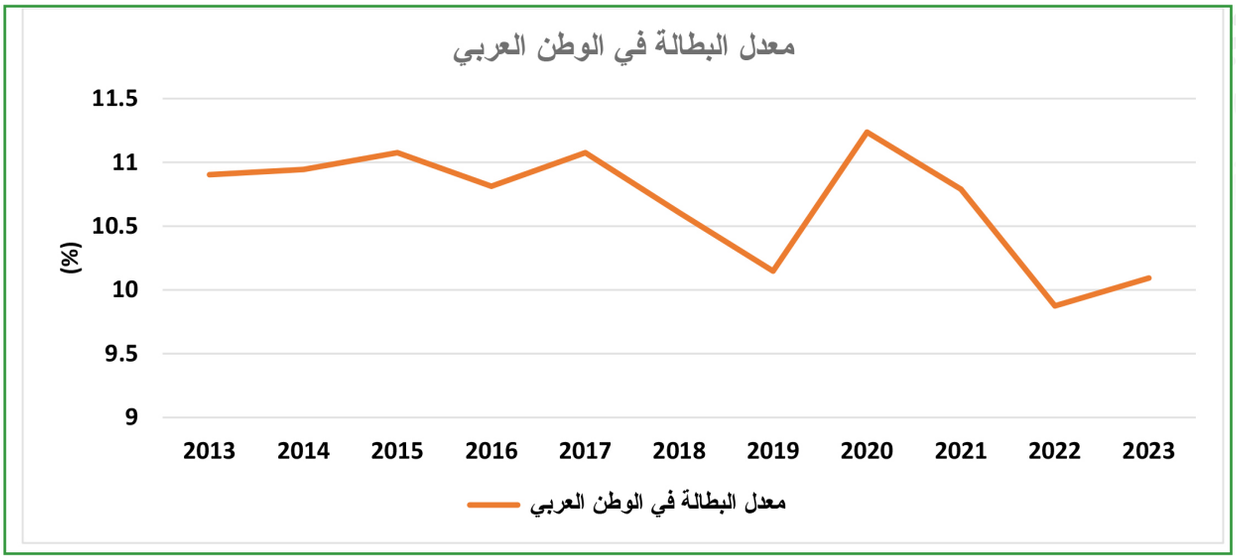

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا إسكوا 2024.

4-1 الأزمات و الكوارث و أثرها المتوقع على الأمن الغذائي العربي:

في عام 2023، واجهت المنطقة العربية سلسلة من الأزمات المتشابكة التي ألقت بظلالها على أوضاع الأمن الغذائي في العديد من بلدان المنطقة، حيث تزايدت التحديات الناتجة عن النزاعات المسلحة المستمرة، والكوارث الطبيعية، والتغيرات المناخية، إضافة إلى تداعيات الصدمات الاقتصادية التي قللت قدرة البلدان على تأمين احتياجاتها الغذائية. تأثرت دول مثل فلسطين، والسودان، ولبنان ، سوريا واليمن بشكل خاص بالنزاعات، حيث أدت الحروب والنزاعات المستمرة إلى تدهور كبير في قطاع الزراعة، وارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي بشكل غير مسبوق. ففي فلسطين، تجاوزت نسبة انعدام الأمن الغذائي 31 % من السكان بسبب الحصار المستمر والقيود على الأراضي والمياه، بينما تزايدت هذه النسبة في لبنان لتصل إلى 20 % نتيجة للحرب التي شهدتها البلاد مؤخراً، مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وتأثر سبل كسب العيش لنحو 90 % من السكان الزراعيين. وفي السودان، أدت النزاعات المسلحة إلى عدم تمكن نحو 40 % من المزارعين من الوصول إلى مزارعهم ،كما قاد النزاع إلى تدهور الطرق والبنية التحتية، وارتفاع أسعار الغذاء إلى نحو أكثر من 70 %، الأمر الذي نتج عنه تفاقم الأوضاع الإنسانية، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعانون من الانعدام الحاد للأمن الغذائي نحو 37 %. أما في اليمن فقد تسببت الحرب الطويلة الأمد في تدمير البنية التحتية الزراعية وزيادة الاعتماد على الواردات، حيث ارتفعت أسعار القمح بنسبة تفوق 40%، ما جعل الأمن الغذائي يشهد انهياراً حاداً، حيث يعاني أكثر من 70 % من السكان من انعدام الأمن الغذائي، بينهم 17 مليون شخصٍ يعانون من نقص حاد في الغذاء.

من جهة أخرى، شهدت بعض دول المنطقة تأثيرات متزايدة جراء التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية. فقد أدى الجفاف المستمر في العراق إلى انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية بنسبة 30 % بسبب شح المياه، بينما كانت الفيضانات العنيفة في المغرب سبباً رئيسياً في تدمير المحاصيل الزراعية في بعض المناطق. وفي تونس كانت موجات الجفاف الحادة في 2023 سبباً مباشراً في انخفاض مخزونات المياه وأثر ذلك على الإنتاج المحلي.

علاوة على ذلك، تسببت الأزمات في تأثر التجارة الزراعية البينية بين الدول العربية، حيث انخفضت صادرات بعض الدول المنتجة، مثل سوريا ولبنان، بسبب تراجع الإنتاج المحلي. كما أدى تذبذب الإمدادات وارتفاع تكاليف النقل إلى زيادة أسعار السلع الأساسية، خاصة الحبوب والزيوت النباتية، مما ضاعف من التحديات الاقتصادية. ومع ارتفاع أسعار القمح بنسبة 30% نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية، أصبحت العديد من الدول العربية أكثر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، حيث تعتمد دول مثل مصر واليمن وتونس بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها من القمح.

تمثل هذه الأزمات، بما تحمله من زيادة في انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، واعتماد المنطقة الكبير على واردات القمح، تحديات خطيرة على الأمن الغذائي في العالم العربي. وفي ظل هذه الظروف، يصبح من الضروري تعزيز التعاون الإقليمي والتنسيق الدولي لضمان استدامة سلاسل التوريد الغذائية، وتطوير سياسات دعم الاكتفاء الذاتي، مما يسهم في الحد من تبعات الأزمات المتكررة على الأمن الغذائي العربي.

فقد أظهرت البيانات أن نسبة انعدام الأمن الغذائي في بعض الدول، مثل فلسطين (31 %) والسودان (37 %) ولبنان (20 %)، تمثل ارتفاع غير مسبوق لأوضاع انعدام الأمن الغذائي في هذه البلدان، مما يعني أن جزءاً كبيراً من السكان يواجه صعوبة في الحصول على غذاء كافٍ. هذه الزيادة الملحوظة في انعدام الأمن الغذائي تعكس العجز الكبير في قدرة هذه الدول على إنتاج الغذاء المحلي، مما يعزز اعتمادها على الواردات، خاصة من القمح، حيث تتجاوز نسبة الاعتماد على الواردات في بعض الدول 80 %، كما هو الحال في فلسطين ولبنان. هذا الاعتماد الكبير على الواردات يزيد من هشاشة الأمن الغذائي، حيث أن أي اضطراب في سلاسل الإمداد العالمية، كما حدث نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية، ينعكس مباشرة على قدرة هذه الدول في تأمين احتياجاتها الأساسية، حيث شهدت أسعار المواد الأساسية ارتفاعاً متزايداً في المنطقة.

جدول (1-3) نسب انعدام الأمن الغذائي وتأثير الأزمات على أسعار الغذاء وواردات القمح في بعض الدول العربية المتضررة

الدولة	نسبة انعدام الأمن الغذائي في 2023	نسبة زيادة أسعار الغذاء	مساهمة الواردات في القمح
فلسطين	% 31	% 25	% 80
السودان	% 37	% 70	% 65
لبنان	% 20	% 50	% 85
العراق	% 35	% 30	% 60

المصدر: https://www.ipc.org

كما كان لارتفاع أسعار الغذاء أثر مباشرعلى أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة، حيث ازدادت الأسعار بشكل ملحوظ في العديد من هذه الدول، حيث بلغت نسبة الزيادة إلى 70 % في السودان و50 % في لبنان، وكانت نتيجة مباشرة للصدمات الاقتصادية و تعطل سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل، مما ضاعف من معاناة الفئات الأكثر فقراً وضعفاً. ومن ناحية أخرى، أظهر هذا التقرير بعض الدول المتأثرة بالأزمات، مثل السودان، يلاحظ مدى تأثر الأسعار الناتج من تداخل عدة عوامل من بينها عدم الاستقرار و التأثر بالمتغيرات المناخية و الكوارث.

ويتضح مما ورد أعلاه تأثير الأزمات على أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية مما يستدعي ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي ، وتبني سياسات تدعم الاكتفاء الذاتي الزراعي وتحسن القدرة على مواجهة الأزمات المستقبلية.

الجزء الثاني: محاور الأمن الغذائي في عام 2023 م

الجزء الثاني:

2 - محاور الأمن الغذائي في عام 2023 م

يتناول هذا الجزء من التقريرالتطورات في محاورالأمن الغذائي الأربعة والمتمثلة في محور الإتاحة (الإنتاج والتجارة) للسلع الغذائية الرئيسية بين عامي 2022-2023م،ومحور الحصول على الغذاء ومحور الاستفادة من الغذاء ومحور استقرار و استدامة الأمن الغذائي إلى جانب استعراض العوامل المؤثرة عليهما.

2-1 محور إتاحة الغذاء:

يشتمل هذا المحور على تحليل اتجاهات المساحات المزروعة والإنتاج والإنتاجية للسلع الغذائية الرئيسية التي تمثل مساهمة الإنتاج المحلي في توفير الاحتياجات الغذائية بالدول العربية .كما يتناول كميات وقيم الصادرات والواردات الغذائية العربية خلال عامي 2022 – 2023م.

1.1.2 مساهمة الإنتاج المحلي في الأمن الغذائي :

يشمل هذا الجزء تحليل مساهمة الإنتاج المحلي من السلع الرئيسية من حيث المساحة المزروعة والإنتاج لمحاصيل الحبوب والحبوب الزيتية والبقوليات و البذور الزيتية والخضروات والفاكهةوالمحاصيل السكرية والدرنات . بالإضافة إلى المنتجات الحيوانية والمتمثلة في الأسماك،البيض،الألبان ،اللحوم الحمراء، ولحوم الدواجن.

المساحة المزروعة بمحاصيل السلع الغذائية الرئيسية:

شكلت المساحة المزروعة من محاصيل الحبوب حوالي (37.57 %) من جملة المساحات المزروعة بالدول العربية في عام 2023م، ثم محاصيل الذرة الرفيعة والدخن حوالي (14.74%) ثم تليها البذور الزيتية بنسبة (12.04 %) ثم محاصيل الفاكهة بنسبة (5.1 %)، بينما بلغت مساحة المحاصيل المزروعة الأخرى نحو

(30.55 %)، ويشير جدول (2 -1) للتغيرات السالبة في مساحات محاصيل الحبوب خلال الفترة 2019-2022م و ذلك يعزى للتغيرات المناخية و الكوارث و الآزمات آنفة الذكر التي تمر بها المنطقة العربية على الرغم الجهود الحسيسة التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تحسين أوضاع الأمن الغذائي.

جدول (2- 1): مساحات المحاصيل الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (ألف هكتارٍ)

المحصول	2019	2020	2021	2022	2023*
الحبوب	30389	29301	26750	27684	27021
القمح	10972	10869	10079	10605	10252
الأرز	1048	764	689	785	684
الشعير	5528	5996	3808	4292	4089
الذرة الشامية	1448	1897	1461	1363	1396
الذرة الرفيعة والدخن	11393	9776	10712	10639	10600
الدرنات	742	742	807	758	769
البقوليات	1679	2061	1451	1527	1679
البذور الزيتية	9994	9605	9141	8092	8660
الخضروات	2611	2466	2041	1927	1972
الفاكهة	4012	3240	3674	3675	3691
المحاصيل السكرية	521	552	460	531	552
قصب السكر	235	223	217	229	229
الشمندر	286	328	243	302	323

* تقديرات المنظمة.
المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ،أعداد متفرقة.

2.1.2 إنتاج السلع الغذائية الرئيسية :

تعتبر مجموعة محاصيل الحبوب من أهم السلع الغذائية في الوطن العربي، وتساهم بالنصيب الأكبر في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية، وقد بلغ إجمالي إنتاجها في المنطقة العربية في عام 2023م حوالي (51.0) مليون طنٍ بزيادة بلغت 2.56 مليون طنٍ عن إنتاج العام 2022م و بلغ معدل التغير بين عام 2022 و2023 نحو (5.28 %) ويعتبر القمح المحصول الرئيسي في مجموعة محاصيل الحبوب، حيث ساهم حجم إنتاجه بنحو (48.03 %) من إنتاج الحبوب في الوطن العربي للعام 2023م، في حين تقدر مساحته بنحو (37.57 %) م ن مساحة محاصيل الحبوب في الوطن العربي، مما يشير إلى التدني النسبي في إنتاجية محاصيل الحبوب الأخرى. وتوضح بيانات جدول (2-2) وشكل (2 -1) أن إنتاج القمح في المنطقة العربية شهد زيادة في العام 2023م مقارنةً بإنتاج العام 2022م (1.89 %) وذلك على الرغم من نقص المساحة المزروعة في عام 2023 م بنحو (3.2 %) إلا أن التحسن المستمر في مستوى إنتاجية القمح والذي بلغ نحو (14.1 %) في نفس العام ساهم في زيادة الإنتاج جدول (2 -3)، وشكل (2 -1).

وفيما يتصل بترتيب الدول الرئيسة المنتجة للقمح في الوطن العربي تأتي مصر في المرتبة الأولي فى عام 2023م بإنتاج قدر بنحو 9.07 مليون طنٍ بمساهمة بلغت حوالي (37 %) من الإنتاج الكلي للمنطقة العربية كما يوضح الشكل (2-2). تلي مصر الجزائر بإنتاج قدر بنحو (6.3) مليون طنٍ ما يعادل حوالي (4.6 %) من جملة إنتاج القمح في الوطن العربي.

جدول (2-2) إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية (مليون طنٍ) للفترة 2019 - 2023

	2019	2020	2021	2022	2023*	التغير بين عامي 2022 و 2023 (%)
الحبوب	56.300	52.826	52.860	48.451	51.009	0.05
الدرنات	17.164	17.176	18.313	17.579	17.595	0.00
السكر الخام	3.710	3.550	3.525	3.279	3.765	0.13
البقوليات	1.741	1.704	1.766	1.617	1.631	0.01
الزيوت النباتية	3.060	3.780	2.773	2.762	3.105	0.11
الخضر	50.532	55.623	55.530	56.401	55.851	-0.01
الفاكهة	40.276	37.080	36.740	38.990	39.484	0.01
الأسماك	5.651	5.745	6.225	6.184	6.192	0.00
البيض	2.558	2.344	2.610	2.500	2.522	0.01
الألبان	25.380	27.308	28.541	27.444	27.663	0.01
اللحوم الحمراء	4.389	4.314	4.486	4.367	4.391	0.01
لحوم الدواجن	4.931	5.126	5.848	6.178	6.112	-0.01

*تقديرات المنظمة.
المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية للمنظمة أعداد متفرقة.

شكل (2 -1): إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسة في المنطقة العربية (ألف طنٍ)

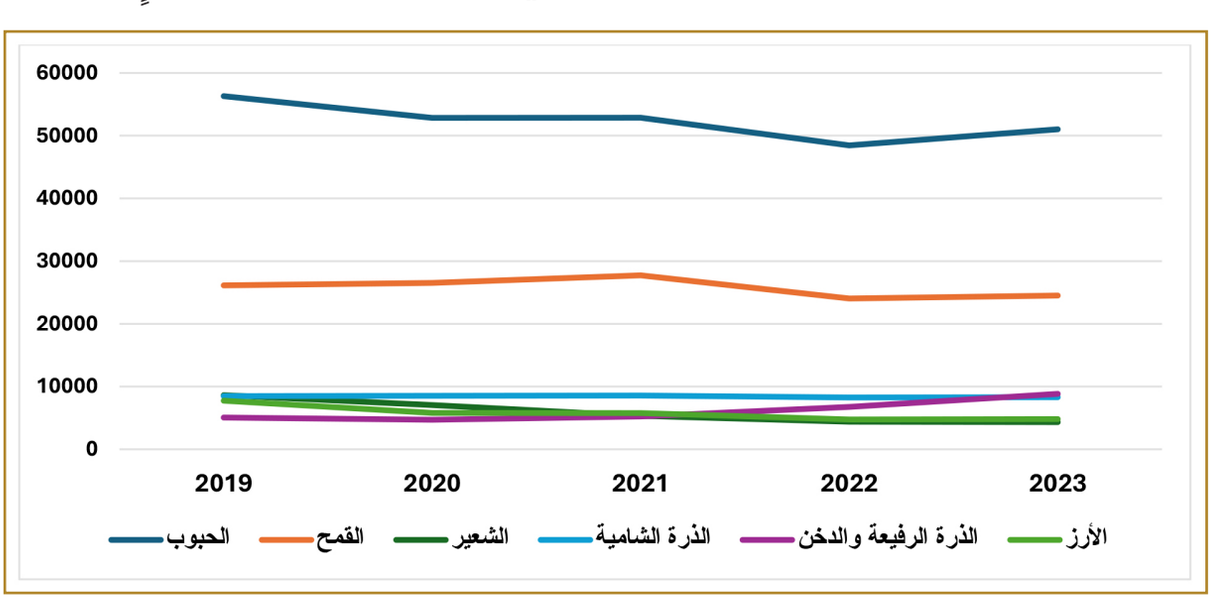

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية للمنظمة أعداد متفرقة.

جدول (2 -3) إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسة في المنطقة العربية (ألف طنٍ)

	2019	2020	2021	2022	*2023	التغير التغير بين عامي 2022 و 2022-2023م (%)
الحبوب	56300.86	52826.14	52860.74	48451.96	51009.59	5.3
القمح	26124.66	26517.22	27734.61	24043.6	24500.31	1.9
الشعير	8626.032	7064.429	5339.659	4393.785	4337.909	-1.3
الذرة الشامية	8490.355	8520.213	8571.39	8264.298	8302.957	0.5
الذرة الرفيعة والدخن	5071.164	4712.521	5235.783	6752.475	8837.921	30.9
الأرز	7750.678	5807.424	5774.851	4755.907	4813.6	1.2

* تقديرات المنظمة.
المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية للمنظمة أعداد متفرقة.

شكل (2-2): إنتاج القمح في الدول العربية المنتجة الرئيسة خلال الفترة 2018-2023م (ألف طنٍ)

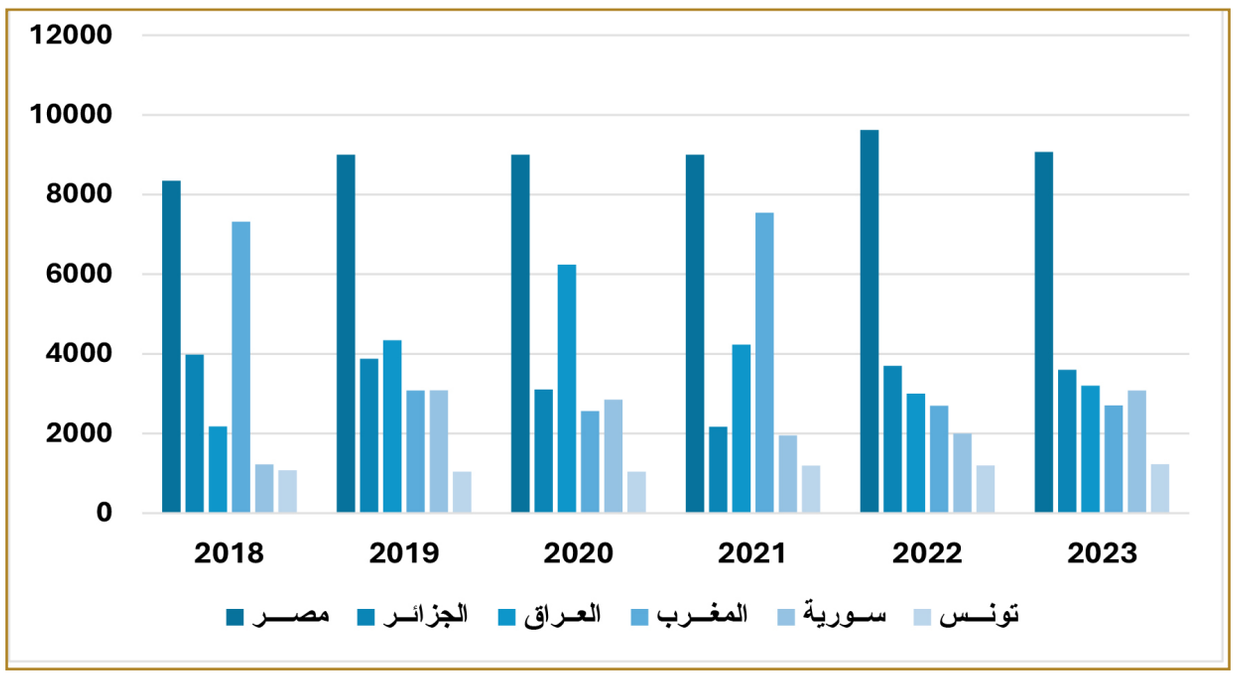

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية للمنظمة أعداد متفرقة

يلي محصول القمح من مجموعة الحبوب محصول الذرة الرفيعة (و تأتي أهمية هذا المحصول للأمن الغذائي لكونه يمثل الغذاء الأساسي لغالبية السكان الريفيين في السودان و مصدر للأعلاف المركزة للثروة الحيوانية في المنطقة العربية) . من حيث المساحة المزروعة يشغل نحو (39.2 %) من مساحة محاصيل الحبوب في الوطن العربي، إلا أن كمية إنتاجه ضئيلة و لا تشكل إلا (17.3 %) من إجمالي إنتاج الحبوب في المنطقة العربية. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تدني إنتاجية هذا المحصول في قطاع الزراعة المطرية في السودان، وهي الدولة المنتجة الرئيسية لهذا المحصول في الوطن العربي. الجدير بالذكر أن إنتاج هذا المحصول في العام 2023 قد أظهر ارتفاعاً بنحو (30.9 %) مقارنةً بإنتاج عام 2022م، وبنحو (3 %) عن إنتاج متوسط الفترة 2019-2023م .

يمثل الأرز عنصراًهاماً في النظام الغذائي العربي ، و يلعب إنتاجه دوراً مهماً في تعزيز الأمن الغذائي العربي، حيث يشكل جزءاً أساسياً من النظام الغذائي لعدد كبير من سكان الدول العربية. أوضحت بيانات هذا التقرير إلى أن إنتاج الأرز شكل ما نسبته (9.4 %) من إجمالي إنتاج الحبوب في المنطقة العربية ، على الرغم من تدني نسبة المساحة المخصصة لزراعة هذا المحصول و التي لا تتعدى (2.5 %) من إجمالي مساحة محاصيل الحبوب في المنطقة. و ترجع الزيادة في الإنتاج إلى ارتفاع إنتاجية المحصول في الوطن العربي عن المتوسط العالمي.كذلك يوضح شكل (2-3) أن إنتاج الأرز في المنطقة العربية اتجه نحو زيادة طفيفة بين عامي 2022 و 2023 ، بلغت نحو 1 %. الجدير بالذكر أن إنتاج الأرز في المنطقة العربية يتركز في دول محددة في مقدمتها جمهورية مصر العربية و التي اتخذت إجراءات مؤخراً للتقليل من زراعته نتيجة استهلاكه لمعدلات عالية من المياه ،على الرغم من أنها هي صاحبة أعلى إنتاجية للمحصول في المنطقة العربية .ويوضح شكل (2 -3)أن حوالي (89 %) من إنتاج الأرز في المنطقة العربية يتركز في مصر تليها موريتانيا بإنتاج 10% منه في المنطقة العربية .

شكل (2 -3) إنتاج الأرز في الدول العربية المنتجة الرئيسية (ألف طنٍ).

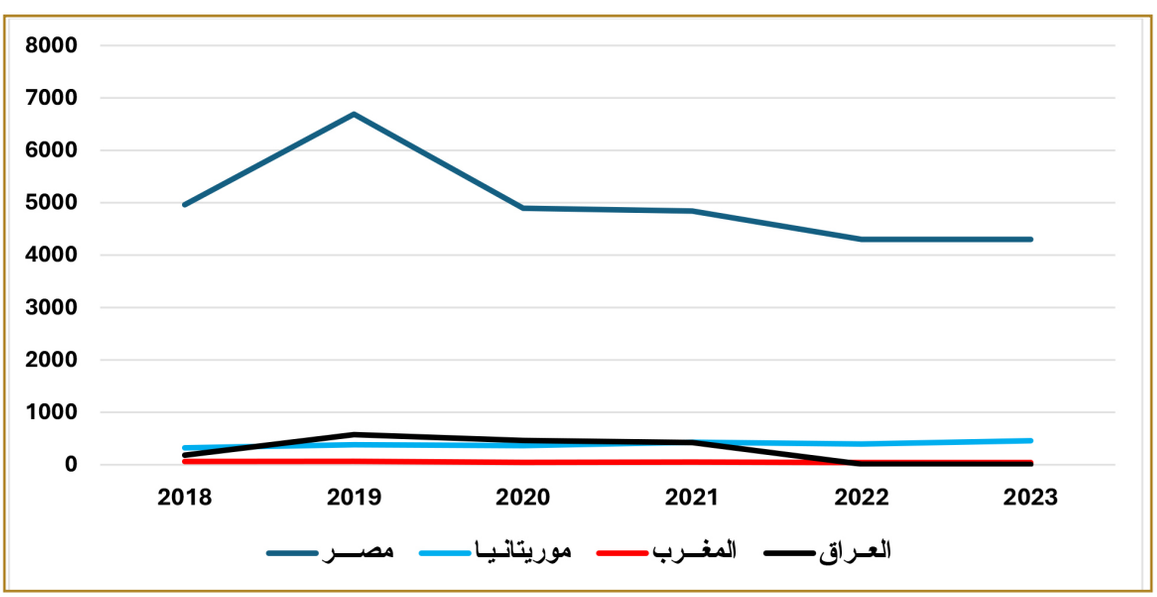

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية للمنظمة أعداد متفرقة.

يعتبر الشعير من المحاصيل الزراعية الهامة في المنطقة العربية لتنوع استخداماته و ملاءمته للبيئة القاسية. وهو محصول أساسي في تحقيق الأمن الغذائي و يستخدم أساساً كعلف لتربية المواشي. ويحتل محصول الشعير المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في حجم إنتاج الحبوب في الوطن العربي في عام 2023م بعد القمح و الذرة الرفيعة وقد بلغت هذه المساهمة (8.5 %).و أشارت بيانات هذا التقرير إلى أن الدول العربية أنتجت نحو (6. 8) مليون طنٍ من الشعير في عام 2023 مقارنةً بنحو (7.9) مليون طنٍ في العام 2022. وتوضح بيانات شكل (2-4) أن إنتاج الشعير شهد انخفاضاً في عام 2023م بنحو (4 %) مقارنةً بعام 2022- و ذلك للانخفاض في المساحة المزروعة - قدر بنحو (4.73 %) عن الموسم السابق .

شكل (2 -4): إنتاج االشعيرفي الدول العربية المنتجة الرئيسية (ألف طنٍ)

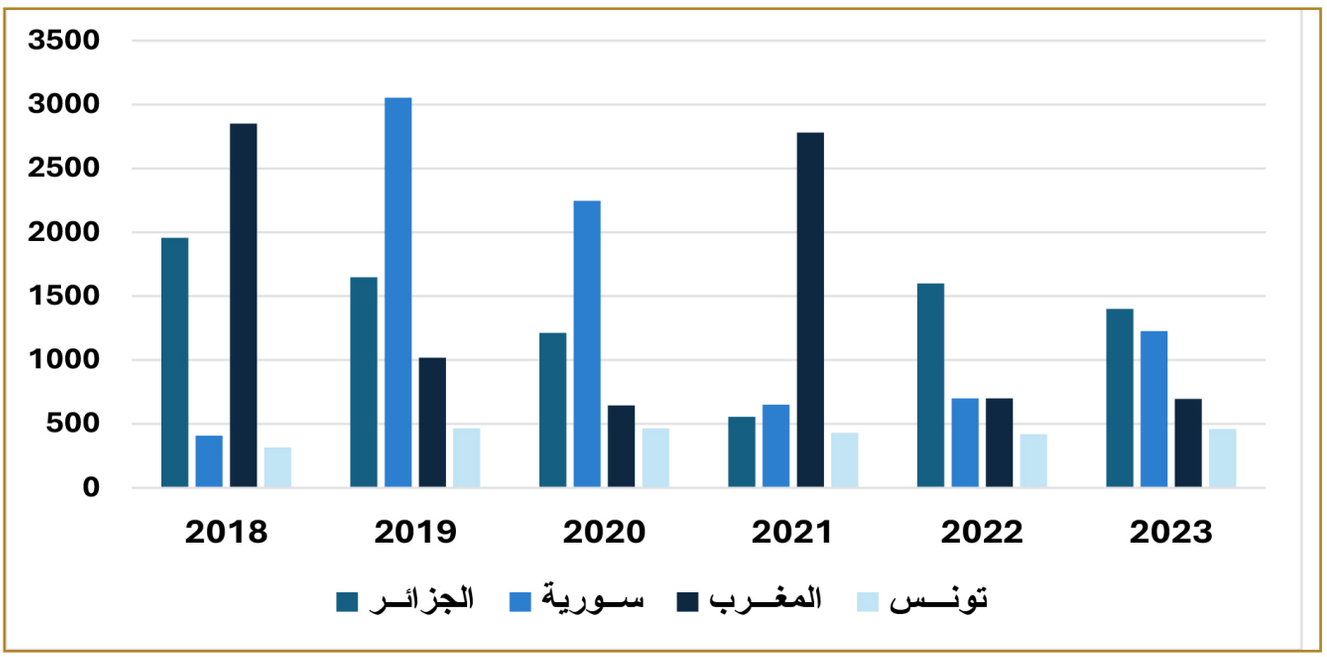

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية للمنظمة أعداد متفرقة.

إنتاج مجموعة المحاصيل السكرية:

تعتبر المحاصيل السكرية (الشمندر و قصب السكر) من المحاصيل المهمة، حيث أن سلعة السكر تمثل سلعة رئيسية في الفجوة الغذائية في المنطقة العربية ، و بالنظر لإنتاج المحاصيل السكرية في المنطقة العربية في العام 2023 نجد أن إنتاجها قد شهد زيادةً ، حيث بلغ إنتاج السكر الخام نحو (3.77) مليون طنٍ بزيادة بلغت (5.3 %) عن إنتاج عام 2022 و الذي بلغ نحو (3.58) مليون طنٍ، و يعزى ذلك للزيادة في المساحة المزروعة بالمحاصيل السكرية خلال هذه الفترة بنحو (3.95 %).

إنتاج مجموعة الزيوت النباتية:

تعتبر المحاصيل الزيتية (الفول السوداني ، السمسم ، فول الصويا ، الزيتون ، عباد الشمس) من المحاصيل الهامة لإنتاج السلع الغذائية (الزيوت النباتية) في المنطقة العربية ،بالإضافة لاستخداماتها الصناعية، و تعتبر الزيوت النباتية من سلع الفجوة الأساسية في المنطقة العربية. وأبرزت بيانات هذا التقرير أن المساحة المزروعة بالمحاصيل الزيتية شهدت زيادة بلغت نحو (7.01 %) و إن إنتاج الزيوت النباتية في المنطقة العربية بلغ حوالي (3.11) مليون طنٍ بزيادة قدرت بنحو (4.21 %) عن إنتاج عام 2022 وزيادة بنحو (0.4 %) عن متوسط إنتاج الفترة 9201 - 2022 كما هو موضح بالجدول (2-2) .

إنتاج مجموعة البقوليات:

تمثل البقوليات - مثل العدس ، الفول ، الحمص، البازلاء - سلعاً أساسيةً و إستراتيجيةً لتوفير الأمن الغذائي العربي هذا بالإضافة لأهميتها في استدامة النظم الزراعية و البيئية . وأبرزت بيانات هذا التقرير إلى أن المساحة المزروعة بالبقوليات في المنطقة العربية بلغت نحو (1679ألف هكتارٍ) و قدر إنتاج البقوليات في المنطقة العربية بنحو (1.63) مليون طنٍ بزيادة بلغت (0.86 %) عن إنتاج عام 2022م. كما هو موضح بالجدول (2-2).

إنتاج مجموعة الدرنات :

تعتبر الدرنات - مثل البطاطا و البطاطا الحلوة و القلقاس و الكسافا - من محاصيل الأمن الغذائي الهامة في المنطقة العربية ،لأنها لديها القدرة على النمو في ظروف بيئية صعبة بخاصة محدودية المياه ،و هي بذلك تناسب المنطقة العربية و تعزز الزراعة المستدامة في المنطقة . وأشارت بيانات هذا التقرير إلى أن المساحة المزروعة بالدرنات بلغت نحو (769) مليون هكتارٍ بزيادة بلغت نحو (1.45%) عن العام 2022. و قدر الإنتاج الكلي للدرنات في الوطن العربي في العام 2023 بنحو (17.59) مليون طنٍ بزيادة طفيفة بنحو (0.09%) عن إنتاج عام 2022 كما هو موضح بالجدول (2-2).

إنتاج مجموعة الخضر والفواكه:

يعتبر إنتاج الخضر في المنطقة العربية من الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي و تلعب دوراً محورياً في توفير غذاء صحي و متنوع للسكان . و يُظهر هذا التقرير أن إجمالي المساحة المخصصة لزراعة الخضر بلغت نحو (1972) مليون هكتارٍ بزيادة بلغت (2.33 %) عن المساحة المزروعة بالخضر في العام 2022م. كما قدر إنتاج الخضر في عام 2023م بنحو (55.83) مليون طنٍ مقارنةً بنحو (56.40) مليون طنٍ في عام 2022م كما هو موضح بجدول (2-2).

يعد الإنتاج المحلي من سلع الفواكه (التمور، الموالح، الموز و غيرها) من الركائز الأساسية لتوفير الأمن الغذائي و تقليل الاعتماد على الواردات منها . وأظهرت بيانات هذا التقرير أن إنتاج الفاكهة في المنطقة العربية للعام 2023 قد شهد ارتفاعاً بنحو (1.26 %) في العام

2023 وكما هو موضح بجدول (2-2) ، وذلك نسبةً إلى الزيادة في المساحة المزروعة (والتي قدرت بحوالي 0.4 %) بمحاصيل الفاكهة في المنطقة العربية في العام 2023 والتي قدرت بحوالي (5.1 %) من جملة المساحات المزروعة.

سلع الإنتاج الحيواني:

تعد المنتجات الحيوانية والسمكية و الداجنة و المتمثلة في اللحوم الحمراء و البيضاء و البيض و الألبان ومنتجاتها مصدراً هاماً للبروتين الحيواني في الوطن العربي . و يوضح هذا التقرير أن أعداد القطيع من الثروة الحيوانية في المنطقة العربية بنحو (365.95) مليون رأسٍ بمعدل نقصان بلغ نحو 0.38 % عن العام 2022م . شكلت الأبقار و الجاموس نحو (55.78) مليون رأسٍ ، بينما بلغت عدد الأغنام والماعز نحو (291.68) مليون رأسٍ ، و الإبل نحو (18.49)مليون رأسٍ. بنسب مساهمة تعادل (15.0 %) و(80.0 %) و(5.0 %) من إجمالي الثروة الحيوانية في المنطقة العربية، على الترتيب جدول (2-4).

إنتاج اللحوم:

تعد اللحوم من المكونات الأساسية في النظام الغذائي العربي و تتمتع بأهمية كبيرة لا ،لأنها فقط ذات قيمة غذائية غنية بل لها دور تقليدي في العديد من المأكولات و المناسبات الاجتماعية و الدينية ، و لذلك تشكل اللحوم عنصراً رئيسياً في الأطباق العربية، و ينظر للإنتاج المحلي من اللحوم على أنه مكون أساسي و مهم لتوفير الأمن الغذائي . وأشارت بيانات هذا التقريرإلى أن إجمالي إنتاج اللحوم (اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن) في المنطقة العربية بلغ نحو (10.5) مليون طنٍ منها نحو(4.39) مليون طنٍ من اللحوم الحمراء ونحو

(6.112) مليون طنٍ من لحومٍ الدواجن . وقد قدرت كمية النقص في حجم إنتاج لحوم الدواجن بنحو (1.06 %) مقارنةً بإنتاج عام 2022م ، كما هو موضح بالجدول (2 -2).

إنتاج الألبان:

يعد إنتاج الألبان و منتجاتها قطاعاً حيوياً في المنطقة العربية و يسهم في تلبية جزء كبير من احتياجات السكان رغم الصعوبات التي تواجه القطاع مثل ندرة الموارد المائية و ارتفاع تكلفة الإنتاج . وأشارت بيانات هذا التقرير إلى أن إجمالي إنتاج الألبان في المنطقة العربية قدر بنحو (27.66) مليون طنٍ و بزيادة طفيفة عن إنتاج عام 2022 المقدر بنحو (27.44) مليون طنٍ كما هو موضح بالجدول (2-2).

إنتاج البيض:

يعد البيض من الأغذية الأساسية في النظام الغذائي العربي نظراً لقيمته الغذائية و أسعاره المعقولة. و يعتبر البيض من أرخص أنواع البروتين الحيواني وأشارت البيانات في هذا التقرير إلى أن استهلاك البيض في السنوات الأخيرة شهد نمواً ملحوظاً ، و لذلك تسعى العديد من الدول العربية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي منه بهدف تلبية الطلب المحلي المتزايد عليه

كأحد سلع سلة الغذاء . وأظهرت بيانات هذا التقرير إلى أن إجمالي إنتاج المنطقة العربية من البيض قدر بنحو (2.52) مليون طنٍ عام 2023م بزيادة ضئيلة (0.88 %) عن إنتاج عام 2022م المقدر بنحو (2.500) مليون طنٍ جدول (2 -2).

إنتاج الأسماك:

إما في مجال إنتاج الأسماك والتي تحقق فائضاً تصديرياً على مستوى الوطن العربي، فإن هناك فرصاً كبيرةً لزيادة الإنتاج الحالي، بالاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة التي تنطوي على موارد ضخمة من المجاري المائية والأودية ، هذا بالإضافة لإمكانات الاستزراع السمكي غير المستغلة. أشارت بيانات هذا التقرير إلى أن إجمالي إنتاج المنطقة العربية من الأسماك قدر بنحو (6.192) مليون طنٍ بمعدل زيادة طفيفة بلغت نحو (0.12 %) عن إنتاج عام 2022 المقدر بنحو (6.184) مليون طنٍ كما هو موضح بالجدول (2 -2).

جدول (2 -4) تطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية خلال الفترة 2019-2023م

	2019	2020	2021	2022	2023
الأبقار والجاموس(ألف رأسٍ)	58129	55004	55586.65	55833	55783.73
الأغنام والماعز(ألف رأسٍ)	274756	287132	286773.5	292911.3	291683.7
الإبل (ألف رأسٍ)	16547	16781	17965.22	18623.4	18491.76
الإجمالي	349432	358917	360325.37	367367.7	365959.19

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية للمنظمة أعداد متفرقة.

3.1.2 التطور في بيئة التجارة الدولية:

تعد التجارة عنصراً أساسياً في إتاحة الغذاء على المستوى المحلي و الدولي، حيث تساهم في توفير الإمدادات الغذائية للدول التي تواجه تحديات زراعية أو اقتصادية . كما تساهم الواردات الغذائية في توفير مجموعة متنوعة من الأغذية التي قد لا تزرع محلياً بسبب الظروف المناخية أو الاقتصادية ، و بذلك تساعد في سد الفجوة الغذائية بالدول ذات الإنتاج الغذائي المحدود أو التي تعاني من الكوارث ، و بذلك تعمل الواردات على الحد من تقلبات الأسعار وتأمين الإمدادات الغذائية للسكان و تعزيز الأمن الغذائي . و تعتبر التطورات في بيئة التجارة الدولية من أهم التطورات التي لها تأثير مباشر على حالة الأمن الغذائي في الدول العربية نظراً للظروف المناخية السائدة وحالة عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي في العديد من دول المنطقة.

تشير بيانات الوضع الراهن لتدفقات التجارة الدولية للسلع الغذائية في الوطن العربي و العالم خلال العام 2023م إلى أن أوضاع التجارة الدولية في الغذاء غير مواتية لدعم الأمن الغذائي العربي. حيث تشير البيانات إلى تباطؤ معدلات نمو التجارة العالمية للسلع الغذائية بشقيها (الصادرات والواردات) حيث شهد العام معدل نمو سالب على مستوى العالم لكلٍ

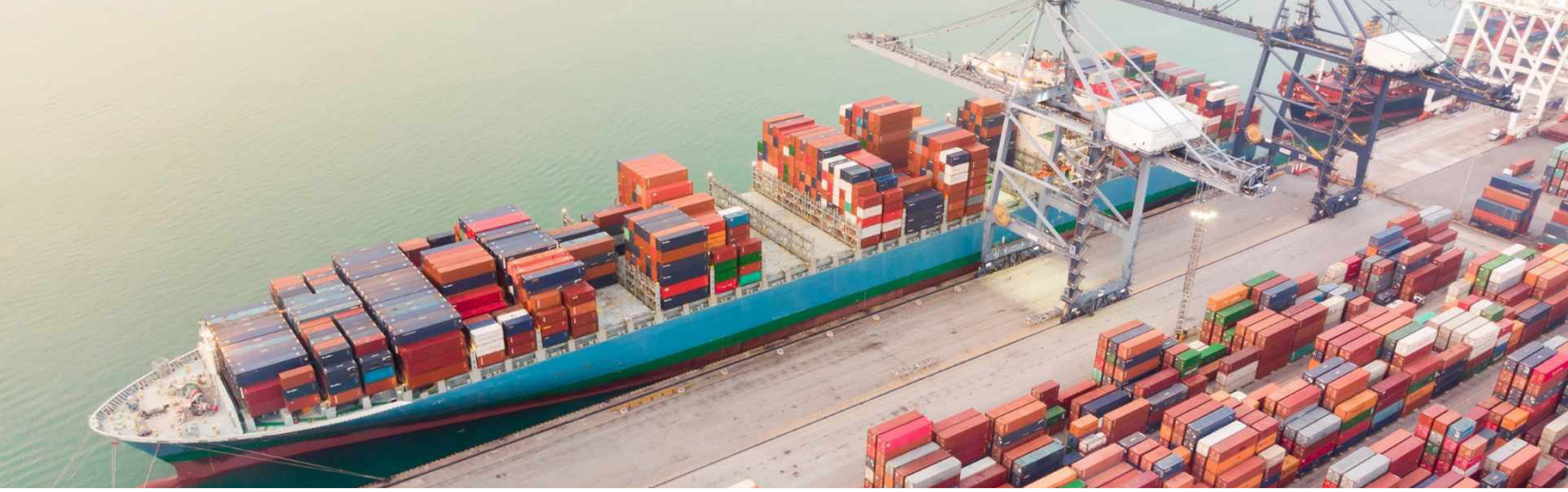

من الواردات (-7.4 %) والصادرات (-5.9 %)، كما هو مبين بالجدول (2-5)، وذلك قد يعزى إلى استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية وآثارها المحتملة على انسياب التجارة خاصة في سلع الحبوب و مدخلات الإنتاج الزراعي هذا علاوة إلى الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول المصدرة لسلع الحبوب والزيوت النباتية والأسمدة والطاقة. كما أن ما تشهده المنطقة في الوقت الراهن من نزاعات في بعض الدول والتي أثرت سلباً على سلاسل إمداد السلع الغذائية ، الأمر الذي أثر سلبياً على نمو التجارة العربية البينية خلال العام 2023، حيث تناقصت كلٌ من الصادرات والواردات العربية بمعدلات بلغت (-29.3 %) و (-26.5 %)، على التوالي.

جدول (2-5): معدل النمو السنوي للتجارة العربية والدولية خلال الفترة 2017 -2023 (%)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الوطن العربي:							
نمو الصادرات	%25.3	%19.8	%7.4-	% -17.5	%42.0	% 36.0	%29.3-
نمو الواردات	%6.9	%5.0	%0.6-	% -10.9	%25.2	%18.6	%26.5-
العالم:							
نمو الصادرات	%10.3	%10.1	%3.0-	%6.7-	% 26.5	% 11.6	%5.9-
نمو الواردات	% 10.7	%10.6	%2.9-	%7.2-	%26.7	% 13.1	%7.4-

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الموقع الإلكتروني (2023) و الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية للمنظمة أعداد متفرقة.

4.1.2 الواردات الغذائية:

بالنظر لأوضاع الواردات الغذائية نجد أن المنطقة العربية تستورد من خارج الوطن العربي نحو (40-60 %) من احتياجاتها من القمح، (58 %) من احتياجاتها من الذرة الشامية، (85-90 %) من احتياجاتها من زيت زهرة الشمس، (60-70 %) من احتياجاتها من زيت الذره، ونحو (70-80 %) من احتياجاتها من السكر. وفيما يخص الأسمدة، تُقدر نسبة استيراد المنطقة العربية من احتياجاتها من الأسمدة بنحو (50-60 %) من إجمالي احتياجاتها.

ومما لا شك فيه فإن مثل هذه الأزمة تشكل تهديداً على أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية ؛ إذ تعتبر روسيا هي المُصدر الأول للقمح في العالم، وأوكرانيا في المرتبة الخامسة أو السادسة عالمياً، حيث ساهمت الدولتان روسيا و اوكرانيا بنحو (20-23 %) و (8-10 %) على التوالي من صادرات القمح العالمية في العام 2023م. كما تعتبر أوكرانيا المُصدر الأول

عالمياً لزيت زهرة الشمس، حيث تساهم بنحو 50 % من الصادرات العالمية منه ، بينما تحتل روسيا المرتبة الثانية، حيث تساهم بنحو (20-23%) من الصادرات العالمية منه. أيضاً، تعتبر روسيا أحد أكبر مُصدري الأسمدة إلى المنطقة العربية، حيث تساهم بشكل كبير في توفير الأسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية.

الشكل(2-5) : قيمة الواردات الزراعية و الغذائية في الوطن العربي (مليون دولارٍ)

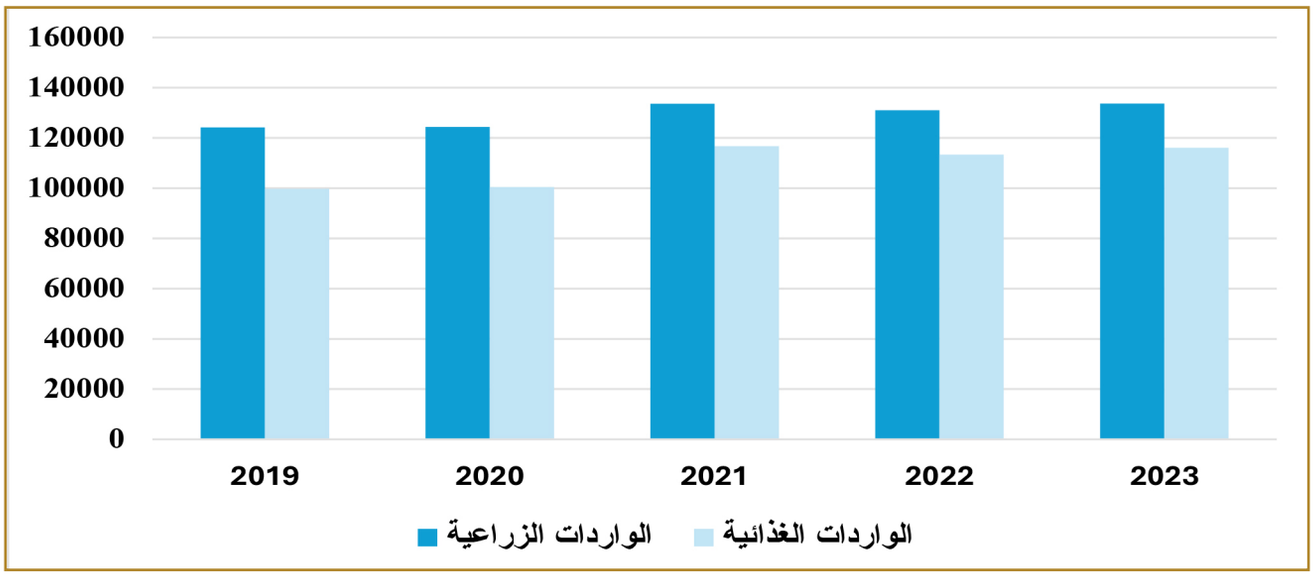

المصدر : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية للمنظمة أعداد متفرقة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الموقع الإلكتروني (2023)

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاعتماد الكبير على الواردات يجعل المنطقة عرضة للتقلبات في الأسعار العالمية، ويزيد من تأثير التغيرات في الأسواق الدولية والسياسات الجيوسياسية على الأمن الغذائي. ومن أهم التدخلات اللازمة للحد من المخاطر المتعلقة بالاعتماد الكبير للدول العربية على واردات الغذاء تعزيز مقدرات الاعتماد على الذات في توفير الغذاء، سواءً بالاستغلال التكاملي للموارد العربية أو عن طريق التدخلات الإنمائية الأخرى مثل دعم صغار المنتجين لتبني أنظمة أكثر إنتاجية، والاستدامة التي تعزز من الصمود أمام موجات الجفاف والفيضانات والمخاطر الأخرى. وفي المدى القصير تعتبر تدابير الحماية الاجتماعية مثل شبكات الأمان وبرامج المعونة الغذائية التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً ؛ لأنها توفر غذاءً ميسور التكلفة وخاصة في حالات الطوارئ. وعلى المدى المتوسط والطويل، هناك ضرورة لتعظيم قدرات الدول العربية في مجال الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي لتوفير منتجاتها الغذائية، فضلاً عن تعزيز أرصدة مخزوناتها الاحتياطية والإستراتيجية على المستويات القطرية والإقليمية بالوطن العربي.

5.1.2 إتاحة الغذاء من خلال التبادل التجاري:

تؤدي التجارة الخارجية دوراً حيوياً في إتاحة الغذاء على المستويين العالمي والمحلي، و من خلالها يمكن للدول التي تعاني من نقص في إنتاج الغذاء تلبية احتياجاتها من خلال استيراد السلع الزراعية والغذائية من الدول التي لديها فائض. وعليه فإن التجارة الخارجية تؤثر

بشكل مباشر على كميات الأغذية وأسعارها في الأسواق الوطنية، وبالتالي تؤثر على كافة محاورالأمن الغذائي. ويمكن أن تساعد التجارة الغذائية فيما بين الدول العربية، وفيما بينها وباقي دول العالم، في تحقيق التوازن بين العجز الغذائي والفائض مما يسهم في تحسين توافر مختلف أنواع الغذاء والمساهمة في استقرار الأسعار.

ولا تزال المنطقة العربية تعتمد بشكل كبير على الواردات في تأمين احتياجاتها من بعض السلع الغذائية الرئيسية، مثل القمح. وتواجه صناعة الأغذية في المنطقة العربية العديد من التحديات، بما في ذلك نقص المياه والتغيرات المناخية والنمو السكاني والفقر والصراعات. وقد تأثرت إتاحة الغذاء عبر التجارة الخارجية في الدول العربية بين عامي 2022 و2023م بالتقلبات التي شهدتها التجارة العالمية في السلع الزراعية نتيجةً للإجراءات التي اتخذتها الدول المُنتجة الرئيسية للسلع الغذائية في أعقاب الحرب الروسية-الأوكرانية، والتي ترتب عليها:

- تراجع قيمة كلٍ من الصادرات والواردات الغذائية بين عامي 2022 و2023 نتيجة للتراجع في الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية اعتباراً من أبريل 2022م، كما هو موضح بالجدول رقم (2-6).

الشكل(2-6) : مؤشر أسعار المواد الغذائية

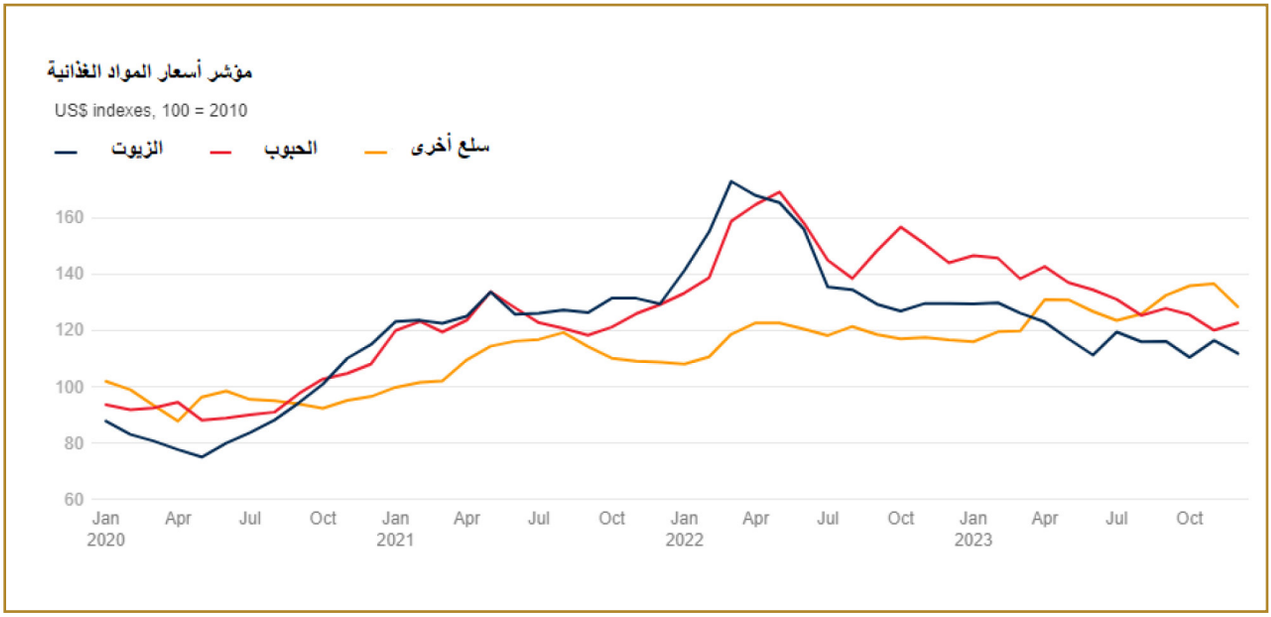

المصدر : البنك الدولي 2024.

جدول (2-6): قيمة الصادرات والواردات من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2021-2023 (مليون دولارٍ)

السلع	الصادرات				الواردات			
	2021	2022	2023	النسبة من إجمالي قيمة الصادرات (%) 2022	2021	2022	2023	النسبة من إجمالي قيمة الواردات (%) 2023
مجموعة الحبوب	1458.2	1017.0	1034.7	4.1	26649.7	33782.2	27130.8	34.8
القمح	398.2	132.8	252.3	-	11489.1	15904.7	12098.6	-
الأرز	95.0	109.0	196.7	-	4312.1	5453.8	4897.2	-
الذرة الشامية	358.1	186.9	126.1	-	6596.1	7629.8	6229.8	-
الشعير	179.6	178.0	178.8	-	2916.9	3183.8	1630.2	-
الذرة الرفيعة	2.7	13.5	2.5	-	70.0	117.1	77.2	-
حبوب أخرى	424.6	396.9	278.3	-	1265.5	1493.1	2197.9	-
البذور الزيتية	1168.8	1450.5	1677.5	6.7	2998.0	5437.0	3481.4	4.5
الزيوت النباتية	1924.3	1929.1	2132.3	8.5	5689.5	6650.3	5045.3	6.5
السكر	1691.1	1623.5	1284.0	5.1	2594.4	3258.8	2668.0	3.4
البطاطس	257.6	391.3	315.3	1.3	528.3	775.0	652.6	0.8
البقوليات	765.4	935.7	925.0	3.7	2055.2	2880.4	2199.3	2.8
الخضر	2757.5	3160.2	3386.4	13.5	2854.1	2754.5	2765.9	3.6
الفاكهة	4956.1	4833.4	4916.5	19.5	8901.8	9324.7	8464.4	10.9
الحيوانات الحية	1158.7	1424.5	1371.4	5.5	3335.0	3891.9	3433.3	4.4
اللحوم الحمراء	272.2	334.1	470.8	1.9	4446.6	5160.9	4715.3	6.1
لحوم الدواجن	451.0	521.6	520.2	2.1	3934.1	5662.6	4456.9	5.7
الألبان ومنتجاتها	2928.4	3306.8	3444.3	13.7	9247.4	11372.6	9901.8	12.7
بيض المائدة	135.1	150.2	117.5	0.5	268.4	333.3	337.2	0.4
الأسماك	3692.4	3875.9	3575.4	14.2	2588.9	2873.5	2693.8	3.5
الإجمالي	23616.6	24953.6	25171.2	100.0	76091.4	94157.8	77945.9	100.0

المصدر: موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الموقع الإلكتروني 2023 و الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية للمنظمة أعداد متفرقة.

في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الصادرات الزراعية ارتفاعاً طفيفاً بلغ نحو أقل من 1 % بين عامي 2022 و 2023، تراجعت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية من نحو 94.16 مليار دولارٍ عام 2022م إلى نحو 77.9 مليار دولارٍ عام 2023م وبنسبة تراجع بلغت نحو 17.22 % بين العامين.

بلغت قيمة الصادرات الغذائية العربية الرئيسية نحو 25.17 مليار دولارٍ في عام 2023 مقارنةً بنحو 24.95 مليار دولارٍ عام 2022م. كما بلغت قيمة الواردات الغذائية الرئيسية نحو 77.95 مليار دولارٍ عام 2023 مقارنةً بنحو 94.16 مليار دولارٍ عام 2022.

بصفة عامة، يرتبط التغير في كميات وقيم الواردات من السلع الغذائية بعدة عوامل، منها التقلبات في الأسعار العالمية للسلع الغذائية، والسياسات التجارية التي تتخذها الدول

الرئيسية المنتجة لتلك السلع، والتطور في إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي.

تتصدر سلع الفاكهة و الأسماك و الألبان ومنتجاتها والخضر والزيوت النباتية قائمة السلع الغذائية المُصدرة عام 2023، بمساهمة إجمالية لتلك السلع مجتمعة بلغت نحو (69.34%) من إجمالي الصادرات الغذائية العربية.

تتركز واردات الدول العربية من السلع الغذائية في الحبوب، الدقيق، اللحوم، الألبان ومنتجاتها، الفاكهة، والزيوت النباتية حيث تمثل نحو (52.59 %) من القيمة الإجمالية للواردات عام 2023م، تساهم فيها مجموعة الحبوب بنحو (49.09 %).

وفيما يخص التجارة الزراعية البينية، يتضح من الجدول رقم (2-7) أن قيمة التجارة الزراعية البينة للمجموعات السلعية الرئيسية قد انخفضت بنحو (9.16 %) بين عامي 2022 و 2023م.

كما يتضح تركز الصادرات الغذائية البينية العربية في محاصيل السكر والأسماك والخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والبيضاء والحيوانات الحية وبيض المائدة.

جدول (2-7): قيمة التجارة البينية الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة 2120-2023 (مليون دولارٍ)

السلع	الصادرات			الواردات		
	2021	2022	2023	2021	2022	2023
مجموعة الحبوب	454.258	520.147	461.869	579.316	542.448	556.6117
القمح	375.29	389.26	340.57	349.52	378.63	340.57
الأرز	42.547	65.246	55.15967	63.487	87.284	75.57267
الذرة الشامية	17.706	44.377	31.53633	28.245	26.399	29.71467
الشعير	15.43	11.25	13.34	14.84	24.7	19.77
الذرة الرفيعة	1.23	1.26	1.245	1.195	1.34	1.2675
حبوب أخرى	2.055	8.754	20.018	122.029	24.095	89.71683
البذور الزيتية	238.645	395.143	327.1323	240.991	398.5	327.4753
الزيوت النباتية	911.59	850.44	881.015	859.89	759.57	809.73
السكر	913.339	926.725	882.7497	871.696	854.188	834.9277
البطاطس	81.962	149.925	116.7357	105.73	184.171	140.799
البقوليات	394.985	461.93	389.7593	396.274	449.224	384.21
الخضر	767.666	830.481	768.5677	845.075	859.182	808.4087
الفاكهة	2587.21	2639.82	2402.312	2318.462	2453.346	2205.013
الحيوانات الحية	1126.697	1386.771	1121.418	1019.777	1278.45	1038.023
اللحوم الحمراء	151.629	163.297	144.0473	203.643	221.363	192.7543
لحوم الدواجن	355.369	417.342	365.4443	403.286	472.687	419.062
الألبان ومنتجاتها	2616.319	2923.81	2681.442	2689.543	3045.994	2757.494
بيض المائدة	49.127	32.858	36.50767	47.174	50.355	43.29067
الأسماك	424.949	434.689	421.052	531.018	594.418	580.8327
سلع غذائية أخرى*	1260.842	1372.903	1269.647	1259.489	1383.638	1283.815
الإجمالي	**12334.59**	**13506.28**	**12269.7**	**12371.364**	**13547.53**	**12382.45**

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الموقع الإلكتروني 2023).و الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية للمنظمة أعداد متفرقة.

2.2 محور إمكانات الحصول على الغذاء:

يشتمل محور إمكانات الحصول على الغذاء على مجموعة من المتغيرات التي تهدف إلى ضمان قدرة الأفراد و المجتمعات على الوصول إلى الغذاء الكافي و الآمن بطريقة مستدامة و منتظمة. و تتمثل هذه المتغيرات في مستوى الدخل الفردي و الأسري و أسعار الغذاء و مستويات الفقر و توفر الأسواق و النقل و التخزين و التجارة و حالة البنية التحتية الريفية و السياسات الحكومية و التشريعات و مدى توفر الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج و حالة الأزمات و التغيرات المناخية و الاستقرار السياسي و الأمني.

1.2.2 الدخل القومي و تأثيره على أوضاع الأمن الغذائي بالدول العربية :

نجد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يؤثر على الأمن الغذائي بشكل كبير، حيث إنه يؤثر على القدرة على شراء الغذاء. و ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يؤدي إلى تحسين القوة الشرائية للأفراد، مما يجعلهم قادرين على شراء الغذاء الكافي والمتنوع لتلبية احتياجاتهم الغذائية و على العكس، إذا كان متوسط نصيب الفرد منخفضاً، فإن العديد من الأفراد قد يواجهون صعوبة في توفير احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر والجوع. و بالنظر إلى أوضاع الدخل القومي في البلدان العربية يمكن تقسيمها إلى مجموعات : مجموعة ذات نصيب الفرد المنخفض (0-3) مليون دولارٍ في العام و تشمل دول (السودان، الصومال، اليمن، جزر القمر، سوريا و موريتانيا) . و مجموعة الدول متوسط الدخل التي يتراواح نصيب الفرد فيها بين (3-9) ملايين دولارٍ أمريكي و تشمل دول (الأردن، الجزائر، العراق، المغرب، تونس، جيبوتي، فلسطين، ليبيا، مصر و لبنان) . و المجموعة العالية ذات الدخل العالي و تشمل (عُمان، البحرين، السعودية، الكويت، الإمارات و قطر). و يلاحظ أن الدول منخفضة نصيب الفرد من الدخل القومي يقطن فيها نحو 27 في المائة من السكان و الدول متوسطة الدخل يقطنها نحو 60 بالمائة من السكان بينما يمثل سكان الدول مرتفعة الدخل نحو 13 في المائة من سكان المنطقة العربية، مما يعكس التابين الكبير في مستويات الدخول بين الأقطار العربية و التي حتماً تقود إلى تباين في مستويات تحقيق الأمن الغذائي.

جدول (2-8) توزيع الدول العربية حسب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للعام 2022م

مجموعات الدول	الدولة	متوسط نصيب الفرد/ مليون دولار
الفئة الأولى(0-3)	السودان	0.88
	الصومال	0.39
	اليمن	0.52
	جزر القمر	1.51
	سوريا	0.89
	موريتانيا	2.06
الفئة الثانية(3-9)	الأردن	4.07
	الجزائر	3.77
	العراق	4.92
	المغرب	3.51
	تونس	3.65
	جيبوتي	3.46
	فلسطين	3.40
	ليبيا	5.33
	مصر	3.84
	لبنان	7.75
الفئة الثالثة (9-70)	عُمان	18.77
	البحرين	26.43
	السعودية	24.58
	الكويت	32.11
	الإمارات	44.43
	قطر	69.18

2.2.2 أسعار الغذاء و تأثيرها على الأمن الغذائي بالمنطقة العربية:

إن ارتفاع أسعار الغذاء يؤثر سلباً على الأمن الغذائي من خلال تقليل القدرة على شراء الغذاء، وزيادة معدلات الجوع، وزيادة الفقر. الاستقرار في أسعار الغذاء ضروري لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة للفئات الضعيفة.

و بالنظر إلى حالة أسعار الغذاء على مستوى العالم نجد أن هنالك تناقصاً في أسعار المواد الغذائية الرئيسية في العام 2023 بنسبة انخفاض في المتوسط بلغت 15.1 % مقارنةً بعام 2022م. وقد ظهر هذا الانخفاض على الأسعار العالمية للغذاء على الرغم من عدم تجديد اتفاقية الحبوب في البحر الأسود بقيادة الأمم المتحدة التي وقعت في الثاني والعشرين من يوليو عام 2022 ، وبعض القيود التجارية. و يعزى ذلك إلى تحسن العرض العالمي للغذاء. مما يشير إلى تحسن إمكانية الحصول على الغذاء بين السكان على مستوى العالم والمنطقة العربية.

جدول (2-9): مؤشرات أسعار سلة الغذاء خلال الفترة 2017-2023م

العام	الأسعار الإسمية	الأسعار الحقيقية	التغير السنوي في الأسعار الحقيقية
2017	98.0	100.8	-
2018	95.9	94.2	6.6-
2019	95.1	95.6	1.4
2020	98.1	99.2	3.5
2021	125.8	125.2	26.0
2022	144.7	141.5	16.3
2023	124.7	120.0	21.6-

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2023).

و من ناحية أخرى نلاحظ أن معظم الدول في المنطقة العربية، تعاني من فجوة بين المخزون الغذائي والطلب على الاستهلاك بسبب الاعتماد الكبير على الاستيراد لتلبية الاحتياجات. و تشير التقارير الأممية إلى أن المخزون الاستراتيجي يتفاوت بين الدول، حيث يكفي في بعضها لمدة 3 إلى 6 أشهر، بينما دول أخرى تعاني من نقص حاد قد لا يغطي شهرين. و من المعلوم أن الطلب على الغذاء يتزايد مع النمو السكاني، بينما يواجه الإنتاج المحلي تحديات تشمل ندرة المياه وضعف البنية التحتية الزراعية. هذا الوضع يجعل المنطقة عرضة لتقلبات أسعار الغذاء والأزمات العالمية.

و مما سبق تشير معظم مؤشرات إمكانية الحصول على الغذاء في الدول العربية إلى ضعف إمكانيات الحصول عليه نسبة لانخفاض الدخل و الاعتماد على الواردات و ضعف المخزون الغذائي مقارنةً بالطلب (خاصةً في الدول التي تشهد عدم استقرار أمني واقتصادي، والتي تسود فيها ضعف القدرات الشرائية مع التضخم) وانخفاض قيمة العملة الوطنية وتدهور النظم التسويقية وسلاسل الإمداد وعدم انتظام تزويد السوق بالمنتجات الغذائية وارتفاع تكاليف التخزين والتبريد.

الجدير بالذكر أن الدول العربية تبذل جهوداً كبيرةً في مجال دعم الأمن الغذائي و التمكين من الحصول على الغذاء، وذلك من خلال إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي، دعم مشروعات التنمية الفلاحية الريفية، تعزيز برامج الحماية الاجتماعية، والبرامج الوطنية لاستهداف الأسر الأكثر فقراً،ودعم برامج التغذية المدرسية وغيرها من البرامج الخاصة بالأمن الغذائي، وبرامج دعم المنتجين والمستهلكين.

3.2 محور الاستفادة من الغذاء:

يتناول هذا الجزء من التقرير التطور في استخدام الغذاء والاستفادة منه في الدول العربية بين عامي 2022 و2023، مع تحليل للتغيرات في متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية الرئيسية في تلك الدول، وذلك استناداً إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (2-9). ويعد

محور الاستفادة من الغذاء جانباً حيوياً من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للأمن الغذائي والتغذوي على مستوى الأسرة، حيث يرتبط هذا الجانب بالمعرفة والعادات الغذائية للأسر، مما يتطلب توافر غذاء صحي ومتاح بسهولة. ويشمل ذلك تحديد نوعية الطعام الذي يجب شراؤه وكيفية تحضيره و استهلاكه وتوزيعه داخل الأسرة.

علاوة على ذلك، يرتبط مفهوم الاستفادة البيولوجية للغذاء بقدرة جسم الإنسان على تناول الطعام، وتحويله، والاستفادة منه. لتحقيق استخدام آمن ومغذٍ للطعام، يجب أن تتوفر بيئة مادية صحية، مرافق صحية مناسبة، ومياه صالحة للشرب. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك فهم ووعي كافٍ بالرعاية الصحية المناسبة، وإعداد الطعام، وطرق التخزين.

ويقيس مؤشر الاستفادة من الغذاء التنوع والجودة التغذوية للوجبات الغذائية المتوسطة، وكذلك سلامة الغذاء. ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة الأسرعلى الاستفادة الكاملة من الموارد الغذائية المتاحة لها، مما يعزز من صحة وسلامة أفراد الأسرة.

1.3.2 المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية:

يمكن من خلال تحليل البيانات المتعلقة باستهلاك السلع الغذائية فهم طبيعة واتجاهات الاستهلاك في الدول العربية. ويتأثر استهلاك الغذاء ونصيب الفرد منه بعدة عوامل، أبرزها تطورات العادات الغذائية والوعي التغذوي والوضع الصحي للمستهلك. ويمثل المُتاح للاستهلاك مجموع الإنتاج المحلي من السلع الغذائية مُضافاً إليه الواردات، مطروحاً منه الصادرات خلال فترة زمنية محددة.

ويبين الجدول رقم (2-9) أن إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي بلغ نحو 488.1 مليون طنٍ في عام 2023 مقارنةً بنحو455.9 مليون طنٍ في عام 2022. وتمثل السلع النباتية، وخاصة الحبوب، النصيب الأكبر من المتاح للاستهلاك، حيث تشكل المصدر الأساسي للغذاء في المنطقة.

وفي عام 2023 ساهمت السلع النباتية بنحو79.5% من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية، بينما شكلت المنتجات الحيوانية والأسماك نحو 20.5 %. أما الحبوب فقد شكلت منفردةً نحو 28.5 % من إجمالي المتاح للاستهلاك في الوطن العربي، مما يؤكد الأهمية الكبيرة لهذه الفئة الغذائية.

كما يبرز الجدول مساهمة الخضروات والفاكهة والألبان ومنتجاتها بنسب 11.2 % و 8.6 % و7.8 %على التوالي في عام 2023. هذه الأرقام تشير إلى أهمية السلع النباتية في النظام الغذائي العربي، وتوضح التحولات الطفيفة التي طرأت على نسب الاستهلاك مقارنةً بالعام السابق.

جدول (2-10): المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2019 – 2023) (مليون طنٍ)

السلعة	2019	2020	2021	2022	2023*	النسبة من الإجمالي المتاح للاستهلاك	معدل التغير بين عامي 2022و2023
الحبوب	126344.9	137404.1	120851.8	115934.3	139211.5	28.52	20.08
القمح	64046.24	68412.42	73547.00	73565.00	75616.31	15.49	2.79
الشعير	15612.6	15268.68	16001.00	13324.00	12559.98	2.57	5.73
الذرة الشامية	33236.76	34698.84	28381.00	27020.00	28749.39	5.89	6.40
الذرة الرفيعة والدخن	6658.953	5523.664	5097.00	6619.00	8545.226	1.75	29.07
الأرز	14445.61	12445.06	10702.00	11043.00	13626.6	2.79	23.41
حبوب أخرى	868.5659	1081.658	1017.00	1852.00	1014	0.21	45.24
السكر	16564.42	16999.84	17047.32	16870.53	16331	3.34	3.20
الدرنيات	16407.72	16514.94	17656.71	18113.81	18738.3	3.84	3.44
البقوليات	4447.109	3977.021	3394.132	3796.475	3269.987	0.67	13.88
الخضروات	54679.5	57869.55	58736.26	52663.14	54691.52	11.20	3.85
الفاكهة	43627.9	38667.42	39560.03	41692.27	41770.6	8.56	0.19
جملة اللحوم	13563.4	13432.71	13188.88	13939.09	13858.31	2.84	0.58
لحوم حمراء	6020.427	5898.355	5170.546	5330.921	5374.306	1.10	0.81
لحوم بيضاء	7542.977	7534.357	8018.332	8608.171	8484.002	1.74	1.44
الألبان	32832.81	36898.37	34440.72	37119.57	37923.53	7.77	2.16
البيض	2852.691	2576.571	2808.188	2657.259	2680.39	0.55	0.87
الأسماك	5481.777	5403.453	5542.138	5743.68	5692.47	1.17	0.89
الإجمالي	467253.4	482627	463181.1	455892.2	488137.4	100	7.07

المصدر: تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، وتقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي ومؤتمرالأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الموقع الإلكتروني 2023).

2.3.2 متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي:

يمكن تعريف نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية بأنه ناتج عن التوازن بين معدلات نمو إنتاج الغذاء من جهة، ومعدلات النمو السكاني من جهة أخرى. كما يتأثر هذا النصيب بالتغيرات في العادات الغذائية والاتجاهات الاستهلاكية. فزيادة الإنتاج المحلي أو تحسن قدرات الاستيراد قد يساهمان في رفع المتاح للاستهلاك، بينما يؤدي الارتفاع في عدد السكان أو التحولات في الأنماط الغذائية إلى تأثيرات متباينة على استهلاك الفرد. بالإضافة إلى ذلك، تلعب عوامل أخرى مثل الوعي التغذوي، القدرة الشرائية، وتوفر خيارات غذائية متنوعة دوراً حاسماً في تحديد نصيب الفرد من السلع الغذائية المتاحة. ويوضح الجدول رقم (2-10) متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن

العربي للفترة 2019-2023 بالكجم/سنة، ومنه يتبين أن أبرز الاتجاهات في استهلاك الغذاء تشمل ما يلي:

- **زيادة استهلاك الحبوب:** ارتفع متوسط المتاح للاستهلاك من الحبوب في الوطن العربي من 249.4 مليون طنٍ في عام 2022 إلى 294.0 مليون طنٍ في عام 2023، بزيادة قدرها 44.6 مليون طنٍ. وتعد الحبوب الغذاء الرئيسي في المنطقة العربية، حيث تمثل الجزء الأكبر من الاستهلاك الغذائي. هذا الارتفاع يمكن أن يُعزى إلى التحسينات في الإنتاج المحلي وسياسات الاستيراد الفعالة التي ساهمت في توفير كميات أكبر من الحبوب.
- **تحليل الأنماط الغذائية النباتية:** لا يزال متوسط نصيب الفرد من السلع النباتية في الوطن العربي أعلى من المتوسطات العالمية. يشمل ذلك زيادة طفيفة في استهلاك الخضروات بمقدار 2.2 كجم والدرنات بمقدار 0.6 كجم. وتعكس هذه الزيادات تحسناً في توافر هذه المنتجات، والتي ربما ترجع إلى تحسينات في الممارسات الزراعية المحلية وتوسيع الاستثمارات في القطاع الزراعي.
- **التغير في استهلاك المنتجات الحيوانية:** على الرغم من الزيادة الإجمالية في استهلاك الأغذية، إلا أن هناك انخفاضات طفيفة في متوسط استهلاك اللحوم الحمراء والبيضاء، حيث انخفض استهلاك اللحوم الحمراء بمقدار 0.1 كجم، واللحوم البيضاء بمقدار 0.6 كجم. قد يكون هذا الانخفاض نتيجة لتغيرات في الأذواق الغذائية و التوجه نحو نمط حياة صحي من قبل سكان المنطقة، أو قد يعزى إلى التغيرات في الأسعار ومدى توفر السلع. ومن الجدير بالذكر أن استهلاك الأسماك -أيضاً - شهد انخفاضاً طفيفاً بمقدار 0.4 كجم، مما يشير إلى تحول في استهلاك الأسماك على الرغم من وفرة الموارد البحرية في المنطقة.

جدول (2 -11): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي للفترة 2019-2023 كجم/سنة

العام / السلعة	2019	2020	2021	2022	2023	التغير بين عامي 2022 و 2023
الحبوب	286.0	305.7	264.6	249.4	294.0	44.6
القمح	145.0	152.2	161.0	158.2	159.7	1.5
الشعير	35.3	34.0	35.0	28.7	26.5	-2.2
الذرة الشامية	75.2	77.2	62.1	58.1	60.7	2.6
الذرة الرفيعة والدخن	15.1	12.3	11.2	14.2	18.0	3.8
الأرز	32.7	27.7	23.4	23.8	28.8	5
حبوب أخرى	2.0	2.4	2.2	4.0	2.1	-1.9
السكر	37.5	37.8	37.3	36.3	34.5	-1.8
الدرنات	37.1	36.7	35.8	39.0	39.6	0.6
البقوليات	10.1	8.8	9.1	8.2	6.9	-1.3
الخضروات	123.8	128.8	124.8	113.3	115.5	2.2
الفاكهة	97.9	85.7	88.1	89.7	88.2	-1.5
جملة اللحوم	30.7	29.9	29.6	30.0	29.3	-0.7
لحوم حمراء	13.6	13.1	13.1	11.5	11.4	-0.1
لحوم بيضاء	17.1	16.8	16.5	18.5	17.9	-0.6
الألبان	73.8	82.2	75.3	79.8	80.1	0.3
البيض	6.5	5.7	6.0	5.7	5.7	0
الأسماك	12.4	12.0	11.3	12.4	12.0	-0.4

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية للمنظمة، أعداد متفرقة، وتقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

3.3.2 إمدادات الطاقة الغذائية في الدول العربية:

فيما يتعلق بإمدادات الطاقة الغذائية في الدول العربية، يتضح من الجدول رقم (2- 11) أن متوسط الطاقة المتاحة للفرد يومياً من السلع الغذائية الرئيسية لعامي 2022م و 2023م قد بلغ نحو 2920 كيلو كالوري/الفرد/اليوم. ويقارب هذا المتوسط المستوى العالمي الذي بلغ نحو 2977 و 2976 كيلو كالوري/الفرد/اليوم للعامين على التوالي، مما يشير إلى تقارب نسبي في استهلاك الطاقة بين الدول العربية والمتوسط العالمي.

ومع ذلك، تُظهر البيانات اختلافاً ملحوظاً في مستوى استهلاك الطاقة بين الدول العربية. على سبيل المثال، في دول مثل تونس، الجزائر، الكويت، المغرب، السعودية، مصر، وليبيا، يتراوح متوسط إمدادات الطاقة بين 3509 و2940 كيلو كالوري/اليوم، وهو ما يفوق المتوسط العالمي أو يقترب منه. في حين أن بعض الدول العربية الأخرى مثل جيبوتي، سوريا، والعراق، تسجل مستويات أقل من المتوسط، حيث تتراوح الإمدادات بين 2876 و1984 كيلو كالوري/اليوم.

ويعكس هذا التباين وجود اختلافات في الوضع الغذائي، والاقتصادات المحلية، والتحديات الغذائية التي تواجهها بعض الدول العربية مقارنة بالدول الأخرى الأكثر استقراراً من حيث الإمدادات الغذائية.

جدول (2- 12): إمدادات الطاقة في الدول العربية (كيلو كالوري/فرد/اليوم)

العام / الدولة	2019	2020	2021	2022	2023*
تونس	3499	3508	3521	3509	3509
الجزائر	3493	3442	3454	3463	3463
الكويت	3449	3438	3436	3441	3441
المغرب	3365	3377	3371	3371	3371
السعودية	3302	3316	3315	3311	3311
مصر	3307	3277	3256	3280	3280
ليبيا	3141	3137	3140	3139	3139
سلطنة عمان	2951	2928	2943	2941	2940
موريتانيا	2875	2873	2879	2876	2875
لبنان	2870	2833	2815	2839	2839
جيبوتي	2795	2819	2824	2813	2812
سوريا	2760	2682	2661	2701	2701
العراق	2615	2616	2651	2627	2627
السودان	2581	2575	2577	2578	2577
الأردن	2529	2484	2395	2469	2469
جزر القمر	2285	2307	2300	2297	2297
اليمن	2019	1954	1978	1984	1983
متوسط الدول العربية	**2932**	**2916**	**2913**	**2920**	**2920**
العالم	**2963**	**2977**	**2990**	**2977**	**2976**

* تقديرات المنظمة.

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية للمنظمة، أعداد متفرقة، وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على الشبكة الدولية.

4.3.2 الإمدادات الغذائية من البروتين في الدول العربية:

يشير الجدول رقم (2- 12) إلى أن متوسط الإمدادات اليومية من البروتين للفرد في الدول العربية قد بلغ نحو 79.2 جراماً في عام 2023، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ نحو 83.9 جراماً للفرد في اليوم. ويظهر أن البروتين النباتي لا يزال المصدر الأساسي للبروتين في معظم الدول العربية، مما يعكس تبايناً في أنماط الغذاء بين الدول العربية والعالمية.

ووفقاً للبيانات المحدثة فإن هناك تسع دولٍ عربيةٍ يتجاوز فيها متوسط الإمدادات اليومية من البروتين للفرد (المتوسط العربي والعالمي) وتشمل هذه الدول: الكويت (100.8 جرامٍ)، المغرب (99.9 جرامٍ)، تونس (100.3 جرامٍ)، مصر (95.3 جرامٍ)، الجزائر (90.3 جرامٍ)، السعودية (87.7 جرامٍ)، سلطنة عمان (84.3جرامٍ)، وموريتانيا (84.5 جرامٍ). ويشير ذلك إلى تحسن في مستويات إمدادات البروتين في هذه الدول مقارنةً بالمتوسط العربي.

من جهة أخرى، تبقى بعض الدول العربية دون مستوى المتوسط العربي والعالمي مثل سوريا (72 جراماً)، لبنان (70.9 جرامٍ)، جيبوتي (66.1 جرامٍ)، والعراق (65.6 جرامٍ). في حين تستمر دول أخرى في تسجيل أدنى مستويات إمدادات البروتين اليومية للفرد مثل اليمن (51.4 جرامٍ) وجزر القمر (56.9 جرامٍ).

ويعكس هذا التفاوت في متوسط الإمدادات اليومية من البروتين للفرد بين الدول اختلافاً في مستوى التنمية الغذائية والاقتصادية، وكذلك في مدى الاعتماد على البروتين النباتي مقابل الحيواني.

جدول (2 -13): الإمدادات الغذائية من البروتين في الدول العربية (جرام/ للفرد/اليوم)

العام / الدولة	2019	2020	2021	2022	2023*
الكويت	101	100.5	101	100.8	100.8
المغرب	99.2	100.4	100.24	99.9	99.9
تونس	100.8	100.2	100.11	100.4	100.3
مصر	95.5	95.5	95.15	95.4	95.3
الجزائر	90.8	89.8	90.4	90.3	90.3
السعودية	89.6	87.2	86.34	87.7	87.7
سلطنة عمان	84.7	84	84.48	84.4	84.3
ليبيا	83.2	48.6	55.66	62.5	62.4
موريتانيا	83.9	84.5	85.13	84.5	84.5
السودان	75.9	75.6	76.51	76	76
لبنان	71.4	70.4	70.95	70.9	70.9
سوريا	74.1	69.9	72.13	72	72.0
جيبوتي	65.9	67.1	65.53	66.2	66.1
العراق	64.8	65.5	66.66	65.7	65.6
الأردن	63.7	63.1	59.77	62.2	62.1
جزر القمر	57.6	56.6	56.78	57	56.9
اليمن	53.3	49.7	51.33	51.4	51.4
متوسط الدول العربية	79.7	78.9	79.06	79.2	79.2
العالم	83.2	84.1	84.42	83.9	83.905

* تقديرات المنظمة.

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية للمنظمة، أعداد متفرقة، وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على الشبكة الدولية.

5.3.2 الإمدادات الغذائية من الدهون في الدول العربية:

يشير الجدول رقم (2-13) إلى أن متوسط الإمدادات اليومية من الدهون للفرد في الدول العربية للفرد قد بلغ نحو 80.86 جرامٍ في عام 2023 ، وهو أقل قليلاً من المتوسط العالمي البالغ نحو 89.01 جرامٍ للفرد في اليوم. ومن الملاحظ أن بعض الدول مثل الكويت والسعودية تحظى بمعدلات أعلى من الدهون مقارنة بمتوسط العالم، حيث يُظهر الجدول استقراراً في هذه المعدلات مع مرور الزمن، بينما تتفاوت المعدلات في دول أخرى مثل ليبيا وتونس. على الجانب الآخر، نجد دولاً مثل اليمن والسودان والعراق تسجل معدلات أقل من المتوسط العالمي بشكل ملحوظ، مما قد يشير إلى وجود فجوات غذائية وتفاوت في مستويات الإمدادات الغذائية بين الدول العربية، مما يعكس الفجوات الغذائية التي تواجهها بعض الدول. وتجدر الإشارة إلى أن نقص الدهون بشكل ملحوظ قد يكون له آثار متباينة على الصحة والمجتمع. وبشكل عام، تُعد الدهون عنصراً غذائياً أساسياً يحتاجه الجسم، فهي مصدر هام للطاقة وتساعد في امتصاص الفيتامينات (مثلA, D, E, K)، كما تلعب دوراً مهماً في وظائف الخلايا وحماية الأعضاء. وتشمل الجوانب السلبية لنقص الدهون ما يلي:

1 - **نقص السعرات الحرارية والطاقة**: تُعد الدهون مصدراً للطاقة، وبالتالي فقد يؤدي نقصها إلى نقص في احتياجات الجسم من الطاقة، خاصة في البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، حيث أن الأشخاص الذين لا يحصلون على ما يكفي من الدهون قد يواجهون نقصاً في السعرات الحرارية اللازمة لتلبية احتياجاتهم اليومية، ما يؤدي إلى ضعف عام ونقص في الوزن.

2 - **تؤثر على الصحة العامة**: قد يؤدي النقص الحاد في الدهون إلى مشاكل صحية مثل سوء الامتصاص لبعض الفيتامينات المهمة، ضعف المناعة، وتأخر النمو لدى الأطفال.

جدول (2-14): الإمدادات الغذائية من الدهون في الدول العربية (جم/فرد/ اليوم)

العام / الدولة	2019	2020	2021	2022	2023*
الكويت	110.6	111.3	113.35	111.8	111.76
السعودية	105.6	104.2	103.47	104.4	104.41
ليبيا	95.7	102.9	106.07	101.6	101.56
تونس	100.6	102.4	105.09	102.7	102.69
سوريا	97.1	95.9	94.71	95.9	95.90
الأردن	97.5	95.6	98.81	97.3	97.30
الجزائر	98.1	93.7	91.36	94.4	94.39
لبنان	90.7	90.9	92.22	91.3	91.28
سلطنة عمان	79.3	80.3	81.62	80.4	80.40
المغرب	72.1	72.3	73.75	72.7	72.71
موريتانيا	71	69.3	70.73	70.3	70.33
السودان	68.4	67.3	68.21	68	67.97
العراق	66.4	66.3	63.5	65.4	65.4
جيبوتي	62.2	62.4	62.9	62.5	62.5
مصر	59.2	59.3	60.08	59.5	59.52
جزر القمر	58.7	58.7	56.96	58.1	58.11
اليمن	38	37.1	38.04	37.7	37.71
متوسط الدول العربية	80.7	80.6	81.25	80.9	80.86
متوسط العالم	88	88.9	90.14	89	89.01

* تقديرات المنظمة.

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية للمنظمة، أعداد متفرقة، وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على الشبكة الدولية.

6.3.2 نقص التغذية:

بالنظر إلى أوضاع سوء التغذية خلال الفترة 2007-2023م يتضح من الجدول رقم (2-14) تطور حالات سوء التغذية في المنطقة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الحالات ترتبط بالكثير من العوامل التي تؤثر على الأوضاع التغذوية، مثل ارتفاع الأسعار والكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار والنزاعات في كثير من الدول العربية. وكما يتضح من الأرقام الواردة بالجدول أن هناك تزايداً في أعداد السكان الذين يعانون من نقص التغذية في العديد من الدول العربية في خلال الخمس سنوات السابقة 2017-2021، خاصة تلك التي شهدت حالات من النزاعات وعدم الاستقرار، والظروف الطبيعية غير الملائمة، وانتشار موجات الجفاف وزيادة التصحر. وبناءً على الاتجاهات السابقة والنمو الخطي للفترة السابقة فإن الفترة 2022–2023م قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في حالات سوء التغذية في المنطقة العربية. ومن المتوقع أن تستمر زيادة حالات سوء التغذية في المنطقة العربية في السنوات المقبلة مع استمرار

النزاعات وعدم الاستقرار، وتفاقم الظروف الطبيعية غير الملائمة، مما يؤكد على أهمية تبني إستراتيجيات جديدة لمكافحة سوء التغذية في المنطقة العربية، بما في ذلك تحسين الوصول إلى الغذاء وتعزيز التحسينات في البنية التحتية الصحية والتغذوية.

جدول (2-15): أعداد المصابين بسوء التغذية في المنطقة العربية خلال الفترة 2007—2023م (مليون نسمةٍ)

البيان / الأعوام	2009–2007	2011–2009	2013–2011	2015–2013	2017–2015	2019–2017	2021-2020	2022	2023
إجمالي الدول العربية	46.4	46.5	47.1	46.2	50.3	51.4	52,75	54.0	55.25
البلدان التي تشهد نزاعات	32.4	32.5	33.2	32.9	36.2	37.1	37.0	-	-
البلدان التي لا تشهد نزاعات	14.0	14.0	13.9	13.3	14.1	14.3	15.75	-	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) 2021 ، والموقع الإلكتروني للمعهد الدولي لسياسات الغذاء (IFPRI) 2022.

وفي هذا الصدد تؤكد دراسات المنظمة على أهمية تطوير النظم الغذائية وتعزيز قدراتها على الصمود للحد من حالات سوء التغذية في الدول العربية. فتعزيزالقدرة على الصمود بطريقة تدعم تبني نظم غذائية صحية ومستدامة في الدول العربية سوف يحد من انتشار حالات سوء التغذية ويقلل من أعداد من يعانون منها. ولذلك قامت المنظمة بإعداد وتنفيذ البرامج والمشروعات والسياسات الداعمة لنظم غذائية مقاومة للصدمات وتغير المناخ، ويتم ذلك في إطار برامج ومشروعات المنظمة الرامية في ذات الوقت لتطوير النظم المزرعية لصغار المنتجين وتحسين أوضاع الأمن الغذائي والتغذوي على مستوى الأسرة.

ويسلط الجدول رقم (2- 15) الضوء على تطور مؤشر الجوع في بعض الدول العربية خلال الفترة 2000-2023، مع توضيح التغيير المطلق في المؤشر منذ عام 2015. ويعتمد مؤشر الجوع على مقياس من 0 إلى 100، وكلما كان الرقم أقل، دل ذلك على انخفاض مستويات الجوع. ويُلاحظ أن معظم الدول قد شهدت تحسناً في مؤشر الجوع على مر السنوات، خاصة في جيبوتي التي انخفض المؤشر فيها بمقدار 6.6 نقطةٍ منذ عام 2015، واليمن أيضاً سجل تحسناً ملحوظاً. وفي المقابل، تدهور الحال في سوريا، حيث ارتفع مؤشر الجوع منذ عام 2015. أيضاً، يُشير الجدول إلى التحسن التدريجي في مكافحة الجوع في العديد من الدول العربية، إلا أن هناك بعض الدول التي لا تزال تواجه تحديات كبيرة مثل الصومال واليمن.

جدول (2-16): مؤشر الجوع في الدول العربية خلال الفترة 2000-2023

الدولة	مؤشر الجوع (0 - 100)				التغيير المطلق في مؤشر الجوع منذ عام 2015
	2000	2008	2015	2023	
الجزائر	14.7	11.1	8.5	6.8	-1.7
جزر القمر	38.2	30.4	24	22.7	-1.3
جيبوتي	44.4	33.9	29.6	23	-6.6
مصر	16.4	16.9	15.2	12.8	-2.4
العراق	23.6	20.3	16.5	13.8	-2.7
الأردن	—	—	—	*19.9 - 10	—
الكويت	5>	5>	5>	5>	—
لبنان	—	—	—	*9.9 – 0	—
ليبيا	16.6	12.8	18.5	16.1	-2.4
موريتانيا	30.5	18.8	22.4	21	-1.4
المغرب	15.8	12.2	9.1	9	-0.1
عمان	14.8	11.2	11.2	8.3	-2.9
السعودية	12.3	10.6	9.1	7.3	-1.8
الصومال	63.6	59.2	—	*49.9–35	—
السودان	99 —	99 —	28.5	27	-1.5
سوريا	13.9	16.2	23.9	26.1	2.2
تونس	10.3	7.4	6.4	5.9	-0.5
الإمارات	5>	6.8	5.6	5>	—
اليمن	41.4	37.8	42.1	39.9	-5.2

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية للمنظمة، الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) 2021 ، والموقع الإلكتروني للمعهد الدولي لسياسات الغذاء (IFPRI) 2022.

أما جدول رقم (2-16) فيقارن بين نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية في الدول العربية خلال فترتين زمنيتين (2011-2013) و(2020-2022). ويظهر من الجدول أن هناك تحسناً في بعض الدول مثل جيبوتي والعراق وسلطنة عمان، حيث انخفضت نسبة السكان ناقصي التغذية بشكل ملحوظ. وفي المقابل، يُلاحظ تدهور الحالة في دول مثل اليمن ومصر، حيث ارتفعت نسبة نقص التغذية. ومن الجدير بالذكر أن الصومال يسجل نسبة عالية جداً من السكان ناقصي التغذية بالرغم من التحسن الملحوظ الذي حققته في الفترة الأخيرة. ويعكس هذا الجدول مدى تعقيد مشكلة نقص التغذية في العالم العربي وتفاوتها بين الدول.

جدول (2-17): نسبة السكان ناقصي التغذية في الدول العربية خلال الفترة 2011-2013 مقارنةً بالفترة 2020-2022

الدولة	نسبة السكان ناقصي التغذية (٪)	
	2011 - 2013	2020 - 2022
الأردن	8	-
تونس	3.1	3
الجزائر	3.5	-
جيبوتي	20.9	16.8
السعودية	5.1	3.8
السودان	13.5	11.9
سوريا	-	3.8
الصومال	77.6	48.7
العراق	36.8	16.3
سلطنة عمان	7.5	2.8
جزر القمر	-	13.5
الكويت	2.5	0
لبنان	13.2	-
مصر	5.1	7.2
المغرب	4.9	6.3
موريتانيا	7.1	8.7
اليمن	31.8	34.5

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية للمنظمة ، الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) 2021 ، والموقع الإلكتروني للمعهد الدولي لسياسات الغذاء (IFPRI) 2022.

7.3.2 الفجوة الغذائية:

تُعرف الفجوة الغذائية في بلد أو إقليم ما بأنها الفرق بين كمية الغذاء التي يحتاجها سكان البلد لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية الأساسية، وبين الكمية المتوفرة محلياً من الإنتاج الزراعي والغذائي. من أسباب الفجوة الغذائية، ضعف الإنتاج الزراعي المحلي ، النمو السكاني المتزايد، الاعتماد على الواردات. الأمر الذي يتطلب تعزيز الإنتاج المحلي من خلال استثمار أكبر في الزراعة، وتحسين استخدام الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي، واعتماد تقنيات زراعية حديثة لزيادة الإنتاجية من أجل تقليل الاعتماد على الاستيراد وزيادة المخزون الاستراتيجي للغذاء، بالإضافة إلى انتهاج سياسات التوعية بترشيد استهلاك الغذاء وتقليل الهدر.

يتضح من بيانات الجدول رقم (2-17) أن قيمة الفجوة الغذائية ومساهمة السلع الغذائية فيهما تتباين ،وتشير البيانات إلى:

- أن انخفاض قيمة الواردات الغذائية خلال عام 2023 كان له أثر إيجابي على القيمة الكلية للفجوة الغذائية، والتي بلغت 40.39 مليار دولار عام 2023 مقارنةً بـ 42.27 مليار دولار عام 2022. وتمثل مساهمة مجموعة الحبوب نحوً 48.08 % من القيمة الإجمالية للفجوة، حيث يمثل القمح والأرز والذرة الشامية النسبة الأكبر في مجموعة الحبوب (87 %) من قيمة الحبوب، مما يُظهر أهمية هذه السلع في الفجوة الغذائية.
- أن اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء ومنتجات الألبان تساهم بشكل كبير في قيمة الفجوة الغذائية، قدرت المساهمة بنحو 26.97 %.
- أن هناك انخفاضاً طفيفاً في إجمالي قيمة الفجوة الغذائية، إلا أن استمرار قيمة الفجوة إلى أكثر من 40 مليار دولار يُجسد التحديات المُستمرة التي تواجهها الدول العربية في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء. وعلى الرغم من أن الدول العربية تسجل معدلات عالية من الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الغذائية مثل الخضر والأسماك والفواكه والبقول والبطاطا، إلا أن استيراد السلع الإستراتيجية يظل أمراً ضرورياً لسد الفجوة الغذائية.
- ضرورة دعم قدرات دول الوطن العربي في الاعتماد على الذات في إنتاج الحبوب وتجارتها على الصعيد الدولي، خاصةً وأن كميات الحبوب المتاحة للتجارة الدولية تمثل نسباً ضئيلة من إجمالي الإنتاج في الدول المنتجة الرئيسية.

جدول (2- 18): مساهمة السلع الغذائية في قيمة الفجوة الغذائية بين عامي 2022 و2023 (مليار دولارٍ)

العام / السلعة	2022	2023	%
مجموعة الحبوب	26.11	26.10	48.08
القمح	11.97	11.85	21.83
الأرز	4.79	4.70	8.66
الذرة الشامية	6.04	6.10	11.25
البذور الزيتية	2.03	1.80	3.32
الزيوت النباتية	7.52	2.91	5.37
السكر	1.04	1.38	2.55
البطاطس	0.26	0.34	0.62
البقوليات	1.26	1.27	2.35
الخضر	-0.39	-0.62	-1.14
الفاكهة	3.63	3.55	6.54
الحيوانات الحية	2.01	2.06	3.80
اللحوم الحمراء	4.38	4.24	7.82
لحوم الدواجن	3.94	3.94	7.25
الألبان ومنتجاتها	6.60	6.46	11.90
بيض المائدة	0.19	0.22	0.40
الأسماك	-1.18	-0.88	-1.62
قيمة سلع العجز	57.4	54.27	100.00
قيمة سلع الفائض	-1.58	-1.50	
قيمة التجارة البينية	13.55	12.38	
حجم الفجوة	42.27	40.39	

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية للمنظمة، أعداد متفرقة.

3.2. 8 معدلات الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء:

يشير معدل الاكتفاء الذاتي من الغذاء في منطقة ما إلى نسبة إنتاج الغذاء المحلي إلى إجمالي الطلب أو الاستهلاك الغذائي في الإقليم. يعبر هذا المعدل عن قدرة الإقليم على تغطية احتياجات سكانه من الغذاء اعتماداً على الإنتاج الداخلي دون الحاجة إلى الاستيراد. فإذا كان المعدل مرتفعاً (100 % أو أكثر) يعني أن الإقليم ينتج ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجات سكانه بالكامل، بل قد يمتلك فائضاً للتصدير و يشير إلى استدامة نسبية في الإنتاج الزراعي والغذائي. أما إذا كان المعدل منخفضاً (أقل من 100 %) فهذا يعني أن الإقليم يعتمد على الاستيراد لتغطية جزء من احتياجاته الغذائية ، وهذا يشير إلى وجود فجوة غذائية وحاجة لتحسين الإنتاج المحلي.

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (2- 18) نسب الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية للفترة 2018-2023. وتشير البيانات إلى ما يلي:

- أن المعدل العام للاكتفاء الذاتي من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية قد ظل مستقراً نسبياً خلال عامي 2022م و 2023م.
- هناك تقلبات في معدلات الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الغذائية الرئيسية، مثل الشعير الذي شهد انخفاضاً مستمراً في معدل الاكتفاء الذاتي منذ عام 2019، في حين شهدت العديد من السلع، مثل البطاطس والأسماك استقراراً في معدلات الاكتفاء الذاتي .

جدول (2- 19): نسب الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية للفترة 2018-2023 (%)

العام / السلعة	2018	2019	2020	2021	*2022	*2023
الحبوب والدقيق	41.7	45.7	38.8	39.3	37.0	36.1
القمح والدقيق	39.3	40.8	38.8	36.2	39.2	30.9
الشعير	43.4	55.3	46.3	44.9	35.30	26.1
الأرز	53.0	53.9	46.9	49.8	32.7	44.9
الذرة الشامية	24.2	25.4	24.5	24.2	34.6	30.7
البطاطس	96.4	97.0	96.6	96.4	97.0	93.9
سكر (مكرر)	34.6	37.8	36.3	40.8	25.8	23.1
بقوليات	42.6	39.2	42.9	52.1	46.2	54.1
زيوت وشحوم	33.0	34.8	35.4	34.2	35.8	35.6
الخضراوات	98.2	99.2	95.9	94.5	96.4	94.1
الفواكه	94.1	92.3	94.3	93.1	95.6	94.5
لحوم	70.1	67.9	70.6	77.3	75.7	75.8
الألبان ومنتجاتها	79.0	80.3	75.5	80.5	73.9	74.1
البيض	83.0	87.2	91.3	90.7	94.1	93.4
الاسماك	108.7	106.3	106.3	109.7	107.7	108.8

* تقديرات المنظمة.

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية للمنظمة، أعداد متفرقة.

حسب بيانات جدول (2- 18) يمكن تصنيف السلع الغذائية وفقاً لمعدلات الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية إلى ثلاث مجموعاتٍ رئيسيةٍ. المجموعة الأولى تضم السلع ذات الفائض وتشمل الأسماك والخضروات والفاكهة والبطاطس، حيث تراوحت نسب الاكتفاء الذاتي لهذه السلع بين 108.82 % و94.95 %. أما المجموعة الثانية، فهي السلع ذات الاكتفاء الذاتي المتوسط، والتي تشمل منتجات الإنتاج الحيواني كبيض المائدة والألبان ومنتجاتها واللحوم، حيث تتراوح نسب الاكتفاء الذاتي لهذه السلع بين 86.72 % و69.13 %. وأخيراً، تشمل المجموعة الثالثة السلع ذات العجز، والتي تتمثل في السكر والحبوب والبقوليات والزيوت، بمعدلات اكتفاء ذاتي منخفضة تتراوح بين 41.38 % و34.36 %.

و أشارت بيانات هذا التقرير أيضاً إلى تباين في نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع بين عامي 2022 و2023. فبالنسبة للحبوب والدقيق، سُجل انخفاض طفيف في نسبة الاكتفاء الذاتي من 37.0 % عام 2022 إلى 36.1 % عام 2023. أما القمح والدقيق، فقد شهدت نسبة الاكتفاء الذاتي انخفاضاً ملحوظاً من 39.2 % إلى 30.9 % خلال نفس الفترة، مما يعكس تحديات تواجه إنتاجهما. وفيما يتعلق بالشعير، سُجل انخفاض حاد في نسبة الاكتفاء الذاتي من 35.30 % عام 2022 إلى 26.1 % عام 2023، مما يعكس تحديات أكبر في إنتاجه في الدول المنتجة مثل تونس والعراق .

حسب بيانات جدول (2- 18)، شهدت نسبة الاكتفاء الذاتي للأرز ارتفاعاً ملحوظاً ، حيث ارتفعت من 32.7 % عام 2022 إلى 44.9% عام 2023، مما يشير إلى زيادة في إنتاج الأرز خلال العام الأخير في الدول المنتجة الرئيسية مثل مصر وموريتانيا ،حيث ارتفعت نسبة الإنتاج في موريتانيا إلى 15 % مقارنة بالعام 2022 .

انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي للسكر (المكرر) من 25.8 % عام 2022 إلى 23.1 % عام 2023، مما يشير إلى تحديات في إنتاج السكر. أما السلع الأخرى مثل اللحوم والألبان والبيض والأسماك والخضروات والفواكه، فقد أظهرت البيانات استقراراً في معدلات الاكتفاء الذاتي بين العامين دون تغيرات كبيرة. بناءً على هذا التحليل، يبدو أن هناك تحديات تواجه المنطقة العربية في إنتاج الحبوب، خاصة القمح والشعير، وكذلك السكر خلال العام الأخير، بينما يشير ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي في بعض سلع الحبوب، مثل الأرز، إلى زيادة إنتاجها وتحسن الوضع في هذه الفئة الغذائية.

4.2 محور استقرار الأمن الغذائي بالمنطقة العربية:

إن عدم استقرار الأمن الغذائي في الدول العربية يعود إلى مجموعة من العوامل المتداخلة التي تعوق قدرة هذه الدول على تأمين احتياجاتها الغذائية. تُعد ندرة الموارد المائية من أبرز التحديات، وتعتبر المنطقة العربية من أفقر دول العالم من حيث توفر المياه. هذه الندرة تحد من تطوير القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج المحلي، لا سيما في دول مثل الأردن واليمن التي تعتمد بشكل كبير على المياه الجوفية غير المتجددة، مما يفاقم الأعباء المستقبلية.

التغير المناخي يمثل عاملاً حاسماً في تدهور الإنتاج الزراعي، حيث تتسبب ظواهر الجفاف المتكررة وزيادة التصحر في تقليل المساحات الصالحة للزراعة ، و أصبح يشكل التغير المناخي تهديداً متزايداً لاستقرار أوضاع الأمن الغذائي بالمنطقة. وفقاً للتقديرات، قد تؤدي زيادة درجات الحرارة إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل بنسبة تصل إلى 20 % بحلول عام 2050، مما يزيد الضغوط على الأنظمة الغذائية. ويتزامن هذا مع النمو السكاني السريع الذي يُتوقع أن يرتفع بنسبة 40 % خلال الفترة نفسها، مما يفرض تحديات كبيرة لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء.

إلى جانب ذلك، تلعب النزاعات والحروب دوراً رئيسياً في تدمير البنية التحتية الزراعية وتعطيل سلاسل الإمداد الغذائي، كما هو الحال في اليمن وسوريا. النزوح الجماعي الناتج عن هذه النزاعات يزيد العبء على المجتمعات المضيفة ويزيد من الحاجة إلى المساعدات الإنسانية. علاوة على ذلك، فإن الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية يعمق هشاشة الأمن الغذائي، حيث تستورد بعض الدول العربية ما يصل إلى 70 % من احتياجاتها الغذائية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية والصراعات الجيوسياسية.

على الجانب الآخر، يؤدي سوء إدارة الموارد الزراعية و نقص السياسات الزراعية الفعالة وضعف الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية (مثل أنظمة الري والنقل والتخزين) إلى هدر كميات كبيرة من الغذاء.إضافة إلى ذلك، تسهم العوامل الاقتصادية، كالفقر والبطالة، في تقليل القدرة الشرائية للأسر، مما يؤدي إلى تفاقم معدلات سوء التغذية.

تشير نتائج التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC) إلى أن الأوضاع الغذائية في بعض الدول العربية تتفاقم بشكل كبير. في السودان، يعاني 755,000 شخصٍ من المجاعة، بينما يواجه 8.5 مليون آخرين مستويات طوارئ غذائية. في اليمن، وعلى الرغم من التحسن النسبي في 2023، لا يزال 3.2 مليون شخصٍ يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. في سوريا، يعاني 12 مليون شخصٍ من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي، فيما تفاقمت الأزمة الاقتصادية في لبنان وأثرت على 1.05 مليون شخصٍ.

تُظهر هذه المؤشرات بوضوح أن الأمن الغذائي في المنطقة العربية يواجه مستويات غير مسبوقة من التحديات. هناك حاجة ملحة إلى زيادة الدعم الإنساني، وتحسين السياسات الاقتصادية والزراعية، وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية لمواجهة هذه الأزمات وضمان استدامة الأمن الغذائي.

الجزء الثالث: جهود المنظمة لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي

الجزء الثالث:

1.3 جهود المنظمة لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي

يتناول هذا الجزء من التقرير الجهود التي تبذلها المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتعزيز استقرار واستدامة الأمن الغذائي في الدول العربية. يسلط التقرير الضوء على الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمة على المستويات القطرية لدعم الأمن الغذائي، مع التركيز على تحديد أبرز العوامل التي تؤدي إلى عدم استقراره في بعض الدول العربية.

لعبت المنظمة العربية للتنمية الزراعية دوراً محورياً خلال عام 2023 في تعزيز قدرة الدول العربية على مواجهة هذه التحديات من خلال تنفيذ مشروعات وبرامج شاملة تهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية والحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز التكامل الإقليمي. ركزت هذه الجهود على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وتطوير إستراتيجيات مبتكرة، وتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمان استدامة الموارد . و من أهم هذه المشروعات و البرامج:

2.3 تعزيز الإنتاج الزراعي وتطوير الموارد الحيوانية والنباتية:

خلال عام 2023، أولت المنظمة العربية للتنمية الزراعية اهتماماً كبيراً بتطوير القطاع الزراعي وتعزيز إنتاجية الثروة الحيوانية والنباتية من خلال تنفيذ عدة مشروعات إستراتيجية تهدف إلى تحقيق استدامة الإنتاج وزيادة كفاءته.

في قطاع الثروة الحيوانية، ركزت المنظمة على تحسين الكفاءة الإنتاجية والتناسلية عبر نقل التقنيات الحديثة لتطوير إنتاج الحيوان وتغذيته، كما أطلقت مشاريع لتطوير استزراع الأسماك في المياه العذبة وتنمية المصايد البحرية، مما يعزز الإنتاج المحلي للأسماك ويساهم في تلبية الاحتياجات الغذائية. وفي إطار تحسين الترابط بين الموارد، نفذت المنظمة مشروعاً يعتمد على مفهوم الترابط بين المياه والزراعة والطاقة (NEXUS) لتحقيق استدامة الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل متكامل.

كما دعمت المنظمة جهود إدارة الموارد الوراثية النباتية والحيوانية عبر إطلاق شبكات إقليمية ، بالإضافة إلى مشروعات لتحسين استدامة المجترات الصغيرة، والتي تلعب دوراً رئيسياً في دعم سبل العيش للمجتمعات الريفية. وسعت المنظمة أيضاً إلى تعزيز الزراعة الذكية من خلال إطلاق مشروعات الزراعة 4.0 التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي لتحسين الإنتاجية الزراعية.

بالإضافة إلى إطلاق مشروعات قومية وإقليمية لرصد ومكافحة الأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود، مما يسهم في حماية الإنتاج الزراعي وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول.

3.3 تعزيز التجارة والتسويق وتقليل الفاقد الغذائي :

نفذت المنظمة مشروعات و أنشطة في مجال التجارة البينية وتطوير سلاسل القيمة الغذائية، قامت المنظمة بتنفيذ مجموعة من الدراسات والمشروعات التي تهدف إلى تحسين السياسات الزراعية والتجارية في الدول العربية. ومن أبرز جهودها:

- تطوير سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية الرئيسية لتعزيز كفاءة التجارة بين الدول الأعضاء.
- التركيز على تقليل الفاقد والهدر في الغذاء، حيث يشكل هذا الهدر عبئاً كبيراً على الأنظمة الغذائية.
- تعزيز سلامة الأغذية لتسهيل عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية ودعم تنافسيتها في الأسواق الدولية.
- تشجيع ريادة الأعمال الزراعية من خلال دعم الأنشطة الريفية وتحسين مستويات المعيشة، مما يسهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

4.3 تشجيع الاستثمار الزراعي:

استهدفت المنظمة جذب الاستثمارات إلى القطاع الزراعي من خلال إعداد دراسات لتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة وتطوير بيئة الاستثمار، لا سيما في دول مثل السودان، الذي يعتبر محوراً رئيسياً لتعزيز الإنتاج الزراعي العربي. كما قامت المنظمة بالآتي:

- إعداد مقترحات لمشروعات استثمارية تهدف إلى زيادة تدفق الاستثمارات إلى القطاع الزراعي.
- تأمين تمويل لمشروعات زراعية متعددة، مثل تحسين نظم التجارة، تطوير الزراعة الذكية، والاستثمار في تقنيات الإنتاج الزراعي الحديثة.

5 .3 التخطيط لتحقيق الأمن الغذائي:

عملت المنظمة على تطوير الإستراتيجية العربية للأمن الغذائي (2023-2037) التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي. شملت الجهود أيضاً:

- مواءمة الإستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وأجندة التنمية الزراعية المستدامة (2030).
- إطلاق البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي، الذي أقرته القمة العربية (31) المنعقدة في الجزائر، ويهدف إلى تحسين الإنتاجية وتقليل الهدر الغذائي.
- تصميم مشروعات قومية تستهدف زيادة كفاءة الإنتاج المحلي وضمان استدامة سلاسل الإمداد الغذائي.

6.3 إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة:

في إطار إستراتيجيتها لتحقيق التنمية المستدامة، ركزت المنظمة على إدارة الموارد الطبيعية من خلال تطوير إستراتيجيات شاملة وبرامج عملية للحفاظ على الموارد المائية، والزراعية، والرعوية. أبرز المبادرات شملت:

- تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة عبر مشاريع لاستغلال الموارد غير التقليدية، مثل مياه الصرف المعالجة.
- دعم الدول الأعضاء في جمع وحفظ الموارد الوراثية وتطوير إستراتيجيات للحفاظ على التنوع البيولوجي.
- إطلاق برامج لتحسين استدامة الغابات والمراعي واستغلالها بطرق مسؤولة بيئياً.
- تنفيذ مشاريع لإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة ومكافحة التصحر.
- تبني نظم حديثة مثل الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتحليل وإدارة الموارد الطبيعية بفعالية.
- تعزيز التعاون مع منظمات دولية مثل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) لتنفيذ مشاريع مشتركة تدعم الاستدامة البيئية.

7.3 الشراكات والتعاون الدولي:

عملت المنظمة على تعزيز الشراكات مع المؤسسات الدولية والإقليمية لدعم تنفيذ مشروعاتها. وقد شاركت بنشاط في الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة، وطبّقت التزاماتها على المستوى الإقليمي، إضافة إلى إعداد تقارير دورية لتقييم حالة الموارد الطبيعية في الدول الأعضاء واستخدامها لتوجيه السياسات الزراعية والبيئية.

8.3 التوصيات المقترحة لتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية

تعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية يتطلب نهجاً إستراتيجياً متكاملاً يأخذ في الاعتبار التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المنطقة. و من بين أهم أولويات العمل لتحسين الأمن الغذائي العربي، العمل على تحسين الإنتاج الزراعي المحلي لتقليل الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية. و يمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة الاستثمارات في التقنيات الزراعية الحديثة(مثل أنظمة الري الذكية والزراعة المقاومة للجفاف) التي تسهم في استخدام المياه بشكل أكثر كفاءة وتساعد المزارعين على التكيف مع الظروف المناخية القاسية. و يعتبر إدخال هذه الابتكارات في القطاع الزراعي سيؤدي إلى تحسين إنتاجية المحاصيل وتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية، مما يعزز القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

في ظل ندرة الموارد المائية، التي تُعد من أكبر التحديات في المنطقة، تبرز أهمية تحسين إدارة المياه بشكل جذري. ينبغي أن تتبنى الدول العربية سياسات فعّالة لترشيد استخدام المياه، بما في ذلك تعزيز تقنيات الري بالتنقيط والري المحوري، والتي أثبتت قدرتها على تقليل الهدر وزيادة كفاءة استخدام المياه. إلى جانب ذلك، يمكن استغلال الموارد المائية غير التقليدية، مثل مياه الصرف المعالجة، لاستخدامها في الزراعة، مما يخفف من الضغوط على الموارد التقليدية. إن تنفيذ هذه الإجراءات بالتوازي مع برامج توعية للمزارعين والمجتمعات حول أهمية الحفاظ على المياه سيضمن تحسين استدامة الموارد المائية على المدى الطويل.

التغيرات المناخية تمثل تهديداً مستمراً للإنتاج الزراعي في المنطقة، حيث يؤدي ارتفاع درجات الحرارة والجفاف والتصحر إلى تراجع الأراضي الصالحة للزراعة وانخفاض إنتاجية المحاصيل و عليه يجب دعم الأبحاث الزراعية المتعلقة بالمناخ، لتحديد المحاصيل التي تتحمل الظروف المناخية القاسية وتطويرها و تنفيذ مشروعات زراعية تعتمد على ممارسات مستدامة مثل الزراعة الحافظة، التي تقلل من تدهور التربة وتحافظ على خصوبتها، وهذا يمثل أحد الحلول المهمة. علاوة على ذلك، يجب تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لتبادل المعرفة والخبرات في هذا المجال، بما يسهم في تحسين مرونة القطاع الزراعي أمام تغيرات المناخ.

تنويع مصادر الغذاء يُعد عنصراً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي. يتطلب ذلك تعزيز الإنتاج المحلي من خلال تقديم الدعم والحوافز للمزارعين الصغار، مثل توفير القروض الميسرة والمساعدات التقنية لتحسين إنتاجيتهم. كما يمكن تعزيز الممارسات الزراعية البيئية التي تسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية و دعم الزراعة العضوية والابتكار في إنتاج المحاصيل الأساسية، مثل الحبوب والبقوليات، سيقلل من الاعتماد على الواردات ويخفف من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار العالمية.

تحسين سلاسل الإمداد الغذائي يمثل خطوة ضرورية لتحقيق الأمن الغذائي. يتطلب ذلك تحديث البنية التحتية اللازمة لتخزين ونقل المواد الغذائية. كما أن تعزيز التجارة البينية عبر تسهيل حركة السلع بين الدول العربية ودعم السياسات التي تخفض العوائق التجارية سيعزز من قدرة الدول على مواجهة الأزمات الغذائية وتحقيق التكامل الإقليمي.

صغار المزارعين يشكلون العمود الفقري للقطاع الزراعي في العديد من الدول العربية، وبالتالي فإن دعمهم يعتبر أولوية قصوى. يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير التمويل اللازم لهم بأسعار معقولة، مع تقديم التدريب التقني حول استخدام التقنيات الزراعية الحديثة، و دعم التعاونيات الزراعية لتحسين وصول المزارعين إلى الأسواق، ورفع مستوى كفاءتهم التفاوضية من أجل تحسين ظروفهم الاقتصادية وزيادة إنتاجيتهم.

في مواجهة الأزمات الغذائية الطارئة، يجب توسيع شبكات الأمان الاجتماعي لضمان حصول الفئات الأكثر تضرراً على الغذاء بسهولة. يمكن تحقيق ذلك عبر تنفيذ برامج للتحويلات النقدية وقسائم الغذاء التي تدعم الأسر الفقيرة في الحصول على احتياجاتها الغذائية الأساسية. كما أن إنشاء مخزون إستراتيجي للأغذية على المستويين الوطني والإقليمي سيعزز من قدرة الدول على الاستجابة للأزمات المفاجئة، مثل الكوارث الطبيعية أو تقلبات الأسواق العالمية.

الاستثمار في البنية التحتية الزراعية و في تطوير شبكات النقل الريفي يمثل أولوية لا غنى عنها لتحقيق الأمن الغذائي،. كما أن دعم مشروعات الزراعة المحمية واستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد لتحليل وإدارة الموارد الطبيعية يمكن أن يسهما بشكل كبير في تحسين الإنتاجية الزراعية واستدامتها.

التعليم والتوعية عنصران أساسيان في تحقيق الأمن الغذائي على المدى البعيد؛ لذا من المهم تعزيز الوعي العام حول أهمية التغذية السليمة والممارسات الغذائية المستدامة. تنظيم حملات توعية مجتمعية وبرامج تعليمية حول السلوكيات الغذائية الصحية يمكن أن يسهم في تقليل هدر الطعام وتحسين الخيارات الغذائية للأفراد. إدماج التعليم الغذائي في المناهج الدراسية يعتبر أيضاً خطوة إستراتيجية لتمكين الأجيال القادمة من فهم التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي وكيفية التعامل معها.

وأخيراً، تعزيز التعاون الإقليمي والدولي ضروري لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق الأمن الغذائي المستدام. يجب أن تركز الدول العربية على تبادل الموارد والخبرات، وتطوير برامج مشتركة تعزز التكامل الإقليمي في إنتاج وتوزيع الغذاء. كما أن التعاون مع المنظمات الدولية لتأمين التمويل والدعم الفني لمشروعات الأمن الغذائي ذات الأولوية يمثل خطوة محورية لضمان نجاح الجهود الوطنية والإقليمية.

www.aoad.org
info@aoad.org